

A D V A N C E **הַיְחָלָה**

INFORMATION ON EQUALITY AND SOCIAL JUSTICE IN ISRAEL
מידע על שוויון וצדק חברתי בישראל
مركز «أدفا» - معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل

خُطط لتطوير النقب: نظرة نقدية

شلومو سبيرسكي

2007

يتقدّم مركز أدفا بالشكر إلى الصندوق الجديد لإسرائيل على ما قدّمه من دعم.
خرج هذا المشروع إلى حيّز التنفيذ بفضل الدعم السخيّ الذي قدّمه كلّ من السيد روبرت
أرنو، صندوق موريا و الصندوق لتشجيع التعايش بتمويل مانحين إسرائيليين - يهود
وعرب تحت رعاية البارون أريك دي روتشيلد، د. تمار غولان، د. يونس أبو ربيعة و السيد
دوديك شوشاني.

المحتويات

- 1 النقب — صورة عن الوضع
 النقب — مرّة أخرى في مركز الاهتمام؟
- 2 خُطة "النقب 2015"
 ما الذي يخفيه الاسم؟
 استقطاب مجموعة سكانية مهيمنة
 الجيش الإسرائيلي والسكان المهيمنون
 البدو وخُطة "النقب 2015"
 "النقب 2015" تتجاوز عن بلدات التطوير
- 3 الخارطة الهيكلية القطرية (تاما) 35 و"متروبولين بئر السبع"
 عنكبوت في مواجهة الشمس
 "متروبولين بئر السبع" والبدو
- 4 وثيقة مجلس الأمن القومي
 تلخيص مرحليّ
- 5 خُطط بديلة
 خُطة المجلس الإقليميّ للقرى غير المعترف بها في النقب
 خُطط للتطوير الاقتصادي في البلدات البدوية في النقب
- 6 مبادئ بديلة لتطوير النقب
 مشاكل النقب هي مشاكل إسرائيل
 أربعة مبادئ لخُطط بديلة
- 7 المصادر

1

النقب: صورة عن الوضع

يعكس مجتمع النقب اليوم التحوّلات الجغرافية - السياسية (الجيوبوليتيكية) التي مرّت بها المنطقة منذ 1948 ومحاولات إسرائيل بسط سيطرتها على المنطقة.

إن البدو، وهم أكثرية سكان النقب على مدى أجيال حتى عام 1948، يشكلون اليوم أقلية فيه - نحو 25% من مجموع سكانه - حيث يتمّ الزجّ بهم إلى الهامش. إبان معارك 1948 تمّ طرد أو هرب أغلبية البدو في النقب؛ أمّا الذين بقوا في إسرائيل فقد تمّ تجميعهم بالإكراه في منطقة "السياج" شرق بئر السبع، وهي منطقة أصغر من تلك التي سكنوها حتى ذلك الحين - إضافة إلى كونها أكثر جفافاً.

القرويون الفلسطينيون الذين سكنوا في القسم الشمالي من المنطقة - لواء عسقلان في أيامنا - حتى 1948، كانوا قد هربوا أو طُردوا، وتمّ تدمير قراهم والزجّ بقسم كبير منهم إلى داخل قطاع صغير من منطقة الجنوب - قطاع غزة - التي تبدّلت السلطة فيها عدّة مرّات وهي، اليوم، ضمن مناطق السلطة الفلسطينية.

يشكل اليهود اليوم أكثرية السكان، حيث وصل أغلبهم بعد 1948، من خلال موجات عدّة قامت الحكومة بتوجيهها إلى المنطقة. كانت الموجة الأولى من الاستيطان اليهودي المنظم قد وصلت حتى قبل إعلان قيام الدولة، وذلك عندما أنشأت قيادة الاستيطان الصهيونيّ كيبوتسات و"نقاطاً" لهدف التأسيس لادّعاء صهيونيّ يطالب بهذا القسم من البلاد. وصلت الموجة الثانية من الاستيطان اليهودي الزراعيّ فورَ قيام الدولة، في سنوات الـ1950، عندما طلبت الحكومة إغلاق ممرّات تسلّل اللاجئين الفلسطينيين العائدين إلى أراضيهم من قطاع غزة ومن جنوب جبل الخليل. أمّا الكيبوتسات التي أقيمت في إطار هاتين الموجتين فقد سكنها، في الأساس، أبناء وبنات الاستيطان الصهيوني القديم، الذين تنحدر غالبيتهم من أصول أوروبية.

وصلت الموجة الثالثة من اليهود، وهي أكبر من سابقتها، في سنوات الـ1950 والـ1960: كان هؤلاء يهوداً قادمين من البلدان العربية، وخصوصاً من شمال إفريقيا، حيث تمّ توطينهم في بلدات تطوير وكيبوتسات. يشكّل اليهود الشرقيّون، حتى اليوم، أغلبية من بين سكان المنطقة من اليهود.

في سني الستينات والسبعينات من القرن الماضي تمّ بذل جهد كبير في ترسيخ الهيمنة اليهودية على المنطقة من خلال إنشاء مستوطنات بلدية حديثة مثل عراد — أو من خلال توسيع رقعة المستوطنات البلدية القائمة وعلى رأسها بئر السبع. في الفترة ذاتها، تمّ بذل جهد، أيضاً، لاستقطاب مجموعات سكانية "مهيمنة" — من اليهود الأشكناز — إلى المستوطنات البلدية. في سني السبعينات والثمانينات تمّ إنشاء أو توسيع البلدات التابعة القوية: عومر (التي أنشئت في 1949، إلا أنها بدأت باستقطاب العائلات المقتدرة من بئر السبع في سني السبعينات)، مיתار ولهافيم (أنشئت في 1984 و1985). تُعتبر هذه البلدات المثل الجنوبيّ للمناطق (نقاط الحراسة الجبلية) التي أنشئت في تلك السنوات في الجليل، والتي جاءت لتعرض على أبناء الطبقة الوسطى والوسطى — العليا بديلاً لصيقاً بالأرض عن السكن في المدينة.

وصلت الموجة الكبيرة والأخيرة من المستوطنين اليهود في التسعينات من القرن الماضي، في إطار الهجرة الكبيرة من رابطة جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق ومن إثيوبيا. حيث ساهمت هذه الموجة في توسيع البنية التحتية البلدية للمنطقة، أي بلدات التطوير وبئر السبع.

لم يُغيّر التزايد السكانيّ الدائم من مكانة النقب كمِنطقة هي الأقلّ سكاناً في إسرائيل: فلا يزيد تعداد سكان النقب عن نحو 8% من سكان الدولة. إضافة إلى ذلك، فإن غالبية سكان النقب يحتلون أسفل السلم الاجتماعي — الاقتصادي في مقاييس مُهمّة مختلفة: مثلاً، معدل الدخل البلديّ، نسبة استحقاق شهادة البجروت ونسبة التعلّم في المؤسسات الأكاديمية.

يتواجد في النقب عدد من "الجُزر" التي تنعم بمستوى معيشةٍ عالٍ، وعلى رأسها البلدات عومر، لهافيم ومיתار. تُركّز هذه البلدات في داخلها قسماً كبيراً من طبقة ذوي السلطة، القادة، المديرين والباحثين في النقب. تُعدّ هذه البلدات الثلاث من البلدات العشر ذات معدل الدخل

البلديّ الأعلى في إسرائيل (2005، 2006) ومن البلديات الأربع ذات النسبة الأعلى في إسرائيل من أبناء 20-29 الذين يدرسون في مؤسسات أكاديمية (سوية مع كفار فراديم في الجليل؛ سبيرسكي وكونور-أسياس، 2006).

أمّا في الجانب الآخر من السلم، المؤسسات العامّة، المدارس، مناطق الخدمات، والمناطق التجارية والصناعية (سبيرسكي وحسون، 2005). البدو في النقب هم أصحاب النسبة الدّنيا في إسرائيل بخصوص استحقاق الحصول على شهادة بجروت – في 2005، 26.6%، مقارنة بالنسبة القطرية في البلاد – 44.9%؛ جميع البلديات البدوية السبع تحتلّ الربع الأدنى من جدول معدل الأجور البلديّ؛ كما وتعدّ كلّها من البلديات ذات النسب الأعلى في إسرائيل من حيث الباحثين عن العمل؛ ورهط، البلدة البدوية الأكبر، هي البلدة ذات النسبة الأدنى في إسرائيل من أبناء 20-29 الذين يدرسون في مؤسسة أكاديمية (سبيرسكي وكونور-أسياس، 2006؛ 2005، 2006).

أمّا بالنسبة إلى البلديات اليهوديّة في النقب، فإن أسفل درجات السلم الاقتصاديّ – الاجتماعيّ تحتلّها بلدات التطوير مثل متسبيه رامون، يروحام، ديمونا، سديروت، أوفاكيم ونتيفوت – في كلّ منها يمكن العثور على نسب مرتفعة من السكان الجاري تشغيلهم في وظائف إنتاج وخدمات تُعدّ ضمن أعشار الدخل المتوسطة – المتدنية. تُعدّ سديروت، نتيفوت وأوفاكيم من البلديات ذات معدل الدخل البلديّ الأكثر تدنيًا ضمن البلديات اليهودية في إسرائيل – وهو أعلى قليلاً من المعدل الخاصّ بالبلديات البدوية: في حين أن معدل الدخل البلديّ (في 2002) للرجال في البلديات البدوية السبع المعترف بها يُراوح بين 5,653 ش.ج. في الشهر (في تل السبع) و6,033 ش.ج. في الشهر (في حوره)، فإن معدل الدخل البلديّ للرجال في سديروت وصل إلى 6,462 ش.ج. في الشهر، ووصل في نتيفوت إلى 6,555 ش.ج. وفي أوفاكيم إلى 6,723 ش.ج.

في بئر السبع، كبرى مدن النقب، لا يختلف وضع الكثير من الأحياء كثيرًا عن وضع بلدات التطوير. فمعدل الأجر البلديّ للرجال في بئر السبع عامّة، وصل في 2002 إلى 8,861 ش.ج. في الشهر. معدل الأجر هذا كان أعلى قليلاً من معدل الأجر في القدس (8,373

ش.ج. في الشهر)، إلا أن القدس تتميز بنسبة عالية من السكان المتدينين ذوي الدخل المتدني؛ ورغم ذلك، فإن معدل الأجر في بئر السبع أدنى منه في المدينتين الكبيرتين الآخرين في إسرائيل — حيفا (10,743 ش.ج. في الشهر) وتل أبيب (11,088 ش.ج. في الشهر). يمكن أن تُضيف كذلك، أن معدل الأجر في بئر السبع كان أدنى كثيراً منه في ميثار — 16,242 ش.ج. في الشهر، لهافيم — 18,201 ش.ج. في الشهر وعومر — 19,146 ش.ج. في الشهر (شורز، 2005).

تتميز غالبية البلديات الزراعية اليهودية — موشافيم وكيبوتسات — ، هي الأخرى، بمستويات دخل متوسطة فما دون: المجالس الإقليمية حيفل أيلوت، بني شمعون، تمار، إشكول، شاعر هنيغف وسدوت هنيغف، محسوبة على المجالس الإقليمية ذات معدل الأجر البلدي الأدنى من بين مجمل المجالس الإقليمية في إسرائيل (المصدر السابق، 2005).

يُصعب مستوى الدخل المتدني في غالبية بلدات المنطقة بناء قاعدة ضريبية واسعة بما فيه الكفاية لتمويل التطوير المحلي. وفعلاً، يتضح من فحص موارد التمويل الخاصة بالسلطات المحلية في إسرائيل، أن المدخولات المستقلة الخاصة بالسلطات المحلية (في الميزانية العادية) في النقب، في حسابها للفرد، متدنية مقارنة بالمناطق الأخرى في البلاد: في 2004، وفي حين أن المدخولات المستقلة للفرد في إسرائيل عموماً (من دون المستوطنات) وصلت إلى 3,194 ش.ج.، وصلت في بلدات النقب عموماً إلى 2,559 ش.ج. وقد تمّ تسجيل أدنى دخل في البلدات البدوية المعترف بها — 628 ش.ج. للفرد، وأعلى دخل في عومر، لهافيم وميثار — 664,3 ش.ج. للفرد. في مدن التطوير في النقب وصلت المدخولات المستقلة إلى 1,937 ش.ج. للفرد وفي بئر السبع — إلى 2,983 ش.ج. للفرد (كلّ المعطيات الواردة في هذه الفقرة وفي الفقرات التالية مأخوذة من معالجة خاصة قام بها مركز أدفا في وزارة الداخلية، 2006).

في ظلّ غياب الموارد المحلية، كان من المتوقع من الحكومة أن تُقدّم لبلدات النقب دعماً كبيراً بشكل خاص، وذلك لتمكين السلطات المحلية من تقديم خدمات جيّدة وحتى الاستثمار في مضمار تطوير الاقتصاد المحلي. لا شك أن الحكومة قادرة على القيام بذلك، إن أرادت: فمثلاً، وصل التمويل الحكومي للميزانيات البلدية في المستوطنات الإسرائيلية في المناطق

الفلسطينية في 2004 إلى 1,949 ش.ج. للفرد، في حين أن التمويل النظير لمُجمل السلطات المحلية في إسرائيل وصل، في المعدل، إلى 1,184 ش.ج. للفرد. أمّا بالنسبة للنقب — فقد حصلت بئر السبع على مبلغ 1,258 ش.ج. للفرد، وبلدات التطوير في النقب — 1,401 ش.ج. للفرد. صحيح أنه يجري في الحالين الحديث عن تمويل سخيّ أكثر من معدل مُجمل البلدات الإسرائيلية (والذي وصل، كما ذكرنا، إلى 1,949 ش.ج. للفرد) — لكنه، على أيّ حال ، أقلّ سخاءً عنه في المستوطنات.

تمتعت البلدات البدوية المعترف بها بدعم حكومي بلغ — 1,786 ش.ج. للفرد — أقلّ بنحو 160 ش.ج. للفرد من المستوطنات. إلا أنه عندما نجمع المدخولات المستقلة الخاصّة بالبلدات البدوية، حيث أغلب سكانها فقراء، مع المدخولات من الحكومة، ينتج أن الدخل العامّ (في الميزانية العادية) للسلطات المحلية في البلدات البدوية يصل في المعدل إلى 3,143 ش.ج. للفرد — مقارنة بـ 4,987 ش.ج. للفرد في مدن التطوير في النقب، وكذلك مقارنة بـ 4,929 ش.ج. للفرد في عومر، لهافيم وميتار.

عندما نمنع بالنظر إلى ما هو أبعد من ارتفاع معدل الأجر البلديّ وإلى ما هو أبعد من التمويل الحكومي الخاصّ بميزانيات البلديات، يتضح أن القاعدة الاقتصادية للنقب ضيّقة جدًّا. قبل 1948 لم تكن في النقب بُنية تحتية اقتصادية محلية قادرة على إعالة مجتمع سكانيّ كبير: إذ اعتاش البدو بالكاد من الزراعة والتجارة. لم يرَ حكام المنطقة حتى عام 1948 — العثمانيون والبريطانيون — في النقب هدفًا لائقًا للتطوير الاقتصاديّ، ولذلك لم يحولوا إليه الموارد. إلا أن إسرائيل، في المقابل، أولت حطًّا الرحال في النقب أهمية كبيرة. وعلى إثر ذلك قامت بتوجيه المزيد والمزيد من السكان إلى النقب، وخصوصًا من بين القادمين من البلاد العربية، ومتأخّرًا بعض الشيء، أخذت على عاتقها، أيضًا، أن توفر لهم العمل. في البداية استثمرت الدولة في تطوير المنطقة زراعيًّا، وخصوصًا عن طريق إيصال المياه من الشمال. فقد تمّ تحويل المياه إلى الكيبوتسات والموشافات التي أنشئت في المنطقة — ولكن ليس للبدو الموجودين في منطقة السياج، الذين يزاولون الزراعة أبا عن جدّ.

غيرَ أن الزراعة بحد ذاتها ما كان بإمكانها أن توفر مصدر رزق لجميع اليهود الذين تمّ توجيههم للنقب. ولذلك، بادرت الحكومة إلى تطوير مصادر عمل جديدة، حيث ارتكز التطوير

إلى حدّ كبير على موارد النقب الطبيعية، ولمزيد من الدقة، على موادّ الكيماويّة، التي يبرز من بينها البوتاسيوم، بروم البحر الميت وفوسفات وادي الطحين (غالبية المصانع الكيماوية تابعة، اليوم، لكونسيرن كيماويات لإسرائيل؛ יפֿתחזאל، 5177 1771، من دون تاريخ: 8).

ولم يكن بإمكان فرع الكيماويات، كذلك، أن يُعيل كلّ هذه المجموعة السكانية الكبيرة، خصوصاً أن الحديث يجري هنا عن فرع يتطلب استثماراً مادياً كبيراً جدّاً، والذي يُنتج عدداً محدوداً جدّاً من أماكن العمل (Newman Gradus and Levinson 1995: 16). في نهاية الخمسينيات وخلال الستينيات شهدت المنطقة موجة تطوير جديدة — منشآت صناعية تتطلب الكثير من الأيدي العاملة، خصوصاً في مجال النسيج. قامت هذه المعامل بتشغيل آلافٍ مؤلّقة وقد كانت "الحلّ" الأساسيّ لتشغيل عشرات ألوف المستوطنين الجدد، الذين عانى أغلبهم حتى وقتها سنواتٍ من البطالة.

في التسعينيات، وعند وصول ألوف اليهود القادمين من الإتحاد السوفييتي السابق إلى النقب، تمّ تسجيل تضخّم في أماكن العمل في الصناعة. وقد انعكس التضخم هذه المرّة، في الأساس، بإنشاء مصانع إنتاجٍ تتطلب الكثير من الأيدي العاملة في مجال الإلكترونيات (יפֿתחזאל، 5177 1771، من دون تاريخ: 8). صحيح أنه تمّ إنشاء هذه المصانع على وجه الخصوص شمال بئر السبع، في لواء عسقلان، إلا أن قسماً منها وصل إلى النقب كذلك، وخصوصاً إلى بئر السبع.

مع ذلك، وبعد أن أحصينا كلّ مصادر العمل المذكورة أعلاه، يجب أن نتذكّر أن مصدر العمل الأهمّ منها جميعاً، كان ولا يزال، جهاز الدولة. فاليهود الذين تمّ توطينهم في النقب جلبوا معهم أذرع النظام المختلفة — الحكم المحليّ، الشرطة، المدارس، خدمات الصحة، خدمات الرفاه وما إلى ذلك. وقد وصل الجيش الإسرائيلي، أيضاً، إلى النقب، جاعلاً من المنطقة ميداناً للتدريبات، للإرشاد ولتخزين أسلحته المختلفة، كما أنشأ في المنطقة مصانع وخدمات. الحكم المحليّ وخدمات الدولة، كانت ولا تزال، معاً، المُشغّل الأكبر في النقب.

وكما يتضح من خلال هذا الاستعراض القصير، فإن الاستثمارات في النقب جاءت، ولا تزال تأتي، من الخارج — من خزانة الدولة، من ميزانية الأمن، من الملاكين — سگان المركز،

الذين يملكون المصانع الكيماوية، مصانع النسيج والغذاء. لم ينجح النقب قط في أن يُصبح مركز تطوير اقتصادي مستقلاً. فالنشاطات الإنتاجية الأساسية الجارية في النقب مُسيطر عليها من الخارج وهي موجهة للخارج — الإنتاج مُعدّ للتصدير أو للاستخدام في مركز البلاد، الملكية والإدارة في أيدي اتحادات اقتصادية من مركز البلاد، حيث إن غالبية الأرباح تجد طريقها إلى خارج المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، هناك القليل جدًّا من التعاون والتضافر بين النشاطات الاقتصادية المختلفة الجارية في النقب. قسم كبير من المصانع المختلفة متعلق كلٌّ منها بمركز أعصاب خارج المنطقة، كما أن الرابط المحليّ بين بعضها البعض ضعيف.

في نهاية المطاف، تجدر الإشارة إلى أن النقب، منذ زمن بعيد، ليس شريكاً حقيقياً في الخطوات الاقتصادية الأساسية الحاصلة في إسرائيل، وعلى رأسها نموّ صناعة التكنولوجيا المتطورة (الهاي — تك) ونموّ الاتحادات الماليّة. إن هذه الخطوات، والتي تستقطب إليها حصة الأسد من الثروة الإسرائيلية، تجري في مركز البلاد، وفي حال تسربها نحو الأسفل (trickle down)، فمن الواضح أن ذلك يكون تسرباً ضئيلاً ليس من شأنه أن يحدث تحولاً ملموساً في اقتصاد النقب.

يعاني النقب كذلك من أن الحكومة، التي كانت على امتداد عشرات السنين عاملاً رئيسياً في تطوير المنطقة اقتصادياً - سواء أكان ذلك من خلال مدّ خط المياه اليركون — النقب، أم من خلال إنشاء الصناعات المعدنية، أم من خلال تشجيع إنشاء مصانع النسيج وأم بإنشاء معسكرات الجيش - لم تعد تقوم بمبادرات أخرى ولم تعد تأخذ على عاتقها التزامات كما كانت في الماضي. وهذا نتيجة للتحول الأيديولوجي، من مفهوم "دولة التطوير" (developmental state) إلى مفهوم الليبرالية الجديدة التي تنادي بتقليص وظائف وموارد الدولة ووضع قطاع الأعمال في مركز مسرح النشاط الاقتصادي.

النقب — مرّة أخرى في مركز الاهتمام؟

مع كلّ ذلك، يمكننا أن نلاحظ في السنوات الأخيرة تحركاً معيّناً. أولاً، لقد أنهت سلطات التخطيط التابعة للدولة إعدادها للخارطة الهيكلية القطرية — "تاما" 35 — وللخارطة الهيكلية الإقليمية — خارطة متروبولين بئر السبع. إن لهاتين الخارطتين انعكاسات على تطوير النقب بشكل عامّ، وعلى البلدان البدوية في النقب بشكل خاصّ.

ثانيًا، في عام 2005 قدمت جمعية "دروما عيدان هنيغف" خطة "قومية إستراتيجية" لتطوير النقب (في ما يلي: "النقب 2015"). إنها الخطة الأشمل التي تمّ اقتراحها حتى الآن للاستثمار الحكومي في النشاطات التي من شأنها أن تساعد في تطوير النقب. في 20.11.2005 تبنت الحكومة هذه الخطة (القرار 4415). حتى إنها قرّرت تخصيص مبلغ 17 مليار ش.ج. من ميزانية الدولة لتمويل تطبيق التوصيات (المصدر السابق: البند 5).

ثالثًا، قامت الحكومة برئاسة إيهود براك، ومن بعدها الحكومة برئاسة أريئيل شارون، باتخاذ عدد من القرارات الهامة المتعلقة ببدو النقب. في كانون الثاني 2006 نشر مجلس الأمن القومي تصريحًا خطيًا يُعبّر عن موقفه المُستند إلى قرار حكومة شارون واضعًا مساراتٍ لسُبل تنفيذه.

تسببت حرب لبنان الثانية بتأجيل تنفيذ القرار الحكومي 4415 إلى أجل غير مُسمّى. تشتمل ميزانية 2007، المُخصّص جزء كبير منها لتمويل نفقات الحرب وانعكاساتها، على مبلغ 150 مليون ش.ج.، فقط، لمشروع تطوير النقب؛ حيث يبدو أن المبلغ مُخصّص للحفاظ على الجهاز الذي أعدّ لمراقبة المشروع.

ومع ذلك، وفي ضوء وضع النقب اليوم، يمكننا الافتراض أن الحكومة ستحتاج مرّة أخرى إلى الخطط المذكورة أعلاه. وعلى هذا الأساس، فإننا نرى أهمية كبيرة في التحليل التالي للخطط المختلفة.

2

خُطة "النقب 2015"

من بين مُجمل الخطط التي سنعالجها في ما يلي، فإن خطة "النقب 2015" هي الأشمل. وقد تكون هذه الخطة، عملياً، هي الخطة الوحيدة الأشمل التي تمّ اقتراحها للنقب في الماضي والحاضر. تقترح خطة "النقب 2015" نشاطات في مجموعة كبيرة من القضايا، بدءاً بالمواصلات والعقارات وانتهاءً بالصحة والتعليم. تستكمل الخطة بل وتركز اقتراحات تمّ طرحها من قبل، في إطار الخرائط الهيكلية التي تمّ التصديق عليها في السنوات الأخيرة: الخارطة الهيكلية القطرية ("تاما" 35) والخارطة الهيكلية اللوائية "متروبولين بئر السبع" ("تمام" 23/14/4). تدمج خُطة "النقب 2015" كذلك خُططاً تُناقش منذ فترة بعيدة في الحكومة، مثل نقل معسكرات الإرشاد التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي إلى النقب. وفي الأخير، وليس كما كانت عليه الحال في خُطط حكومية سابقة لتطوير الجليل، حيث لم تكن إلا خُططاً لـ"تهويد الجليل"، فإن خُطة "النقب 2015" تولي اهتماماً خاصاً لسكان النقب العرب، البدو، بما في ذلك تخصيص الموارد.

قامت ببلورة الخُطة مجموعة تدعى "دروما عيدان هنيغف"، وهي جمعية يرأسها طال ديليان وحاييم بلومنبلاط، وهما عقيدان في الاحتياط؛ نير جلعاد، الذي كان المسؤول عن الميزانيات في وزارة المالية، وإيتان فرتهايمر، صاحب اتحاد "يسكار"، وانضمت إلى هذه المجموعة الوكالة اليهودية. وقد جاء نصف تمويل جمعية "دروما عيدان هنيغف"، من مصادر إسرائيلية، وأمّا النصف الآخر فقد جاء من يهود خارج البلاد (2.2.2006، 2006). ضمت المجموعة جهات من القطاع الحكومي العام، الخاص والتطوعي، وقد ضمت طواقم عملت في خمس مسائل: التطوير الاقتصادي، البنى التحتية وجودة البيئة، السكن، التعليم والمجتمع والقيادة.

قدمت الجمعية للحكومة خُطتها في تشرين الأول 2005، "النقب 2015 — خُطة قومية إستراتيجية لتطوير النقب". أعدت الخُطة لتحوّل النقب إلى "منطقة مُستقطبة للسكان والأعمال، متطورة اقتصادياً، توفر جودة حياة ومُتعة سكنية، وتُتيح وجود نسيج اجتماعي متنوع ومتعدد الثقافات" ("ندب 2015": פרק רקע).

تبنّت الحكومة توصيات مجموعة "دروما" بشكل إجماليّ في 20.11.2005، وذلك كإطار عمل للسنوات 2006-2015. قامت الحكومة بذلك "في إطار نشاطاتها لدعم تطوير وازدهار النقب" (القرار 4415). حتى أن الحكومة قرّرت تخصيص مبلغ 17 مليار ش.ج. من ميزانية الدولة، يتوزّع على مدى 10 سنوات، لتمويل تطبيق التوصيات. (المصدر السابق: البند 5).

يجري الحديث عن مبلغ كبير جدًّا، لكن إذا قسمناه على عدد سنوات الخُطة، فسنستنتج أن الحديث عن نحو 1.7 مليار ش.ج. في السنة هو حديث عن مبلغ لا يُستهان به، لكنه ليس كبيرًا بما فيه الكفاية لإحداث تغيير حقيقيّ، ذلك إذا أخذنا بالحسبان أنه من المفروض أن يواجه في الوقت نفسه التطوير الاقتصادي، تحسين منظومات البنية التحتية، تحديث جهاز التعليم، الرعاية الخاصة للمجتمع البدوي وغير ذلك.

تتوزّع خُطة "النقب 2015" على نطاق 5 كنيّيات، حيث إنها تُغطّي، كما ذكر، تشكيلة واسعة جدًّا من المواضيع ومن المواضيع الفرعية. ما سنناقشه في ما يلي لن يتناول كل واحد من هذه المواضيع، بل سيتم التركيز على ما نراه لبّ الخُطة وجوهرها: خلق الظروف لاجتذاب نحو 200,000 يهودي من ذوي الدخل المرتفع من مركز البلاد إلى النقب، والافتراض أن قدوم هؤلاء سيؤدّي إلى ردّ فعل مُتسلسل يُفضي إلى تطوير النقب بكلّ سكانه.

ما الذي يخفيه الاسم؟

مفتاح الوصول إلى لبّ خُطة "النقب 2015" كامن في اسمها الرسمي: "خُطة قومية إستراتيجية لتطوير النقب". يرمز هذا الاسم الطويل والمركّب إلى وجود هدفين اثنين: الأول، خُطة قومية إستراتيجية، والثاني، تطوير النقب.

يُشير النصف الأول من الاسم إلى الهدف الرئيسي للخُطة، الذي هو الدفع في اتجاه مصلحة إستراتيجية خاصّة بالدولة، وإذا ما ابتغيينا الدقّة، فهي مصلحة خاصّة بالدولة القومية اليهودية: تعزيز استحواد الدولة على قطاع كبير من الأرض، نسبيًّا، مُحاط من جانبيه ببلدان عربية وتسكنه اليوم مجموعة ضئيلة من السكان نسبيًّا - نحو 8% من مُجمل سكان الدولة الذين يستوطنون نحو 60% من مساحة الدولة. غالبية هؤلاء السكان محسوبة على الطبقة الاقتصادية - الاجتماعية المتدنية في إسرائيل، ويُنظر إليهم كمجتمع تابع دائم الحاجة إلى دعم

مؤسسات الدولة. تضمّ هذه المجموعة من السّكان، أيضًا، أقلية كبيرة — نحو ربع المجموع الكليّ — من البدو العرب؛ حيث إنّ البدو، في نظر الكثير من اليهود، مشكوك في أمر ولائهم التام للدولة، حيث يتحوّل هذا الشكّ أحيانًا إلى تخوّف، بفعل نسبة الزيادة الطبيعية العالية لديهم. حيث يبدو أنّ هذه العوامل مجتمعة تفسّر القسم الأول من الاسم الرسمي للخُطة: "خطة قومية إستراتيجية".

تطوير النقب هو النصف الثاني من الاسم الرسمي للخُطة. يصعب التخلّص من الشعور بأنّ موقع هذا الهدف في النصف الثاني من الاسم يُشير إلى أهميته الثانوية. وفعلاً، كما سيتضح لنا في ما يلي، فإنّ سكان النقب الحاليين، يهودَ كانوا أو عرباً، يحتلّون مكاناً ثانويّاً الأهمية في أهداف الخُطة.

حقيقة أنّه يوجد لخُطة "النقب 2015" هدفان اثنان لا تساهم في تمحورها. خصوصاً في ظلّ حقيقة أنّه لا يجري الحديث عن هدفين يُكمّل أحدهما الآخر بالضرورة. فالتكامل بين الاثنين يتم فقط عندما نختبر القضية من وجهة نظر السكان الحاليين، مفترضين أنّ تطوير السكان الحاليين سيساهم في تعزيز سيطرة الدولة في المنطقة. بينما عندما ننظر إلى القضية من وجهة نظر السلطات، نتبيّن أنّ تعزيز السكان الحاليين ما هو إلا واحدة من طرق تعزيز سيطرة الدولة على المنطقة. أمام الدولة بدائل أخرى مُتاحة — ومنها الإتيان بسكان جُدّد، أكثر جدارة وأكثر ولاءً في نظر متّخذي القرارات.

إستقطاب مجموعة سكّانية مهيمنة

إن لبّ وجوهر خُطة "النقب 2015" هو إستقطاب نحو 200,000 ساكن جديد إلى المنطقة، على أن يرتفع تعداد سكان النقب من 535,000 (في 2003) إلى نحو 900,000 في 2015. وبما أنّ وتيرة الزيادة الطبيعية الحالية ستزيد من تعداد سكان النقب حتى سنة 2015 إلى 700,000 فقط، فمن المفروض أن تأتي البقيّة من مركز البلاد.

السكان الذين يدور الحديث عنهم ليسوا إسرائيليين عاديّين. إنّما يدور الحديث حول "مجتمع قويّ"، مُعرّف بصراحة ووضوح بأنّه عبارة عن "عائلات ذات دخل عالٍ" ("נגב 2015"، 5:2; 33). كما أنّه لا يدور الحديث حول "إسرائيليين" غير معرفّين، إنّما حول إسرائيليين

يهود: صحيح أن هذا الأمر غير مُصرَّح به بوضوح، ولكن من الصعب أن يخطئ المرء في ذلك: وقبل كل شيء، لأنه ليس هناك الكثير من العرب الإسرائيليين الذين يُمكن شملهم ضمن فئة "مجتمع قوي".

كيف من المفروض بـ"مجتمع قوي" أن يساهم في تطوير النقب؟ هناك إمكانية واحدة ينطوي عليها مفهوم الليبرالية الجديدة الخاصّ بـ"التسرّب نحو الأسفل". فوقًا لهذا المفهوم، سياسة إثراء الأثرياء — تخفيض الضرائب، دعم الثروة، حوافز مالية للأفراد وللاتحادات الاقتصادية، مسارات "خصوصية" في التعليم والصحة، وما إلى ذلك — تعود بالفائدة، في نهاية المطاف، على المجتمع كله، حيث إن الثراء المتراكم إلى فوق، مصيره أن يتسرّب إلى الأسفل كذلك. صحيح أن واضعي خطة "النقب 2015" لا يذكرون ذلك بوضوح، ولكن لنا أن نفترض أنهم يأملون أن تساعد الظروف المحسّنة المعروضة على "المجتمع القوي" من مركز البلاد، في نهاية الأمر، الـ"المجتمع الضعيف" الحاليّ في النقب، من خلال التسرّب نحو الأسفل. ولكن يجب القول إن نظرية التسرّب نحو الأسفل لا تحظى، اليوم، بدعم قويّ كما في السابق، وذلك، أيضًا، بسبب الهالة المشكوك فيها التي أحيطت بها نظرية "في نهاية المطاف". وعلى حدّ قول الخبير الاقتصاديّ المعروف كينز، في نهاية المطاف كلنا سنموت (in the long run we are all dead).

بيد أن هناك، أيضًا، طريقة عملية أقصر، حيث يمكننا أن نرى من خلالها، أن جلب "مجتمع قوي" سيساهم في تعزيز النقب اقتصاديًا. عندما يناقش واضعو خطة "النقب 2015" مسألة الفروق في الأجر، العمل والتعليم بين النقب ومركز البلاد، فإنهم يحددون أن هدف الخطة هو "تقليص الفجوة في معدل الأجر"، "محو الفجوة في نسبة الطلاب الجامعيين"، "مساواة نسبة البطالة بالنسبة القُطرية" وما إلى ذلك ("נגב 2015"، פרק 4:2). كما هو معروف، من الممكن رفع المعدل الإقليمي من خلال إحدى طريقتين: الأولى، تحسين وضع كلّ واحد وواحدة، أو على الأقل وضع الغالبية الكبرى من سكان المنطقة؛ وأمّا الثانية، فهي تحسين حادّ لمعطيات أولئك الموجودين في أعلى السلم. فإحضار "مجتمع قوي" سيرفع من معدّل سكان النقب من دون أن تكون هناك حاجة، أيضًا، للاستثمار في تحسين جديّ لوضع غالبية سكان النقب اليوم.

كيف من الممكن استقطاب مجتمع قويّ إلى النقب؟

ليس بإمكان النقب، في وضعه اليوم، توفير عمل لائق لمجتمع قويّ. وبما أن هذه هي الحال، يقترح أفراد "دروما" أن يقطن "المجتمع القويّ" في النقب وأن يظلّ، في الوقت نفسه، يعمل ويعتاش في المركز. "جزء رئيسيّ من التطوير الاقتصادي للنقب يجب أن يستند إلى الحركة اليومية (commuters) — أي انتقال المجتمع القوي إلى النقب، الذي سيواصل قسمه الأكبر العمل في منطقة المركز" (נגב 2015، פרק ב:5).

إن هذا الجوهر في خطة "النقب 2015" يجعلها، عملياً، صيغة جنوبية لمشروع إقامة المناظر في الجليل. في 1979 بادرت حكومة إسرائيل إلى إقامة عشرات المناظر على قمم جبال الجليل. وخلال عقد من الزمان تمّ إنشاء 52 منطرة في كلّ أرجاء الجليل (7:2004، ٦١٦). كان الهدف "القومي الإستراتيجي" لمشروع المناظر هو "الدفع في اتجاه انتشار المجتمع اليهودي في الجليل الجبلي والحفاظ على أراضي الدولة" (١٥٦٦، 1992: 24؛ يُنظر كذلك ٦١٦، 2004: 9). وذلك على خلفية تخوّف حكومة إسرائيل من أن يقوم العرب مواطنو إسرائيل بطلب الحصول على "حكم ذاتي عربي قومي" داخل حدود إسرائيل، وذلك في أعقاب اتفاقية السلام التي تمّ توقيعها في تلك السنة مع مصر والتي ضمنت حكماً ذاتياً للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية التي احتُلت عام 1967 (٦١٦، 2004: 14). تمّ إنشاء المناظر في قلب مناطق كانت تتميز بتواصل سكانيّ عربيّ. (المصدر السابق: 15، 20-21؛ ١٥٦٦، 1992: 25-26). وقد أقيمت على نسق مواقع سكنية رفيعة المستوى، تفتقد، بحذّ ذاتها، بُنية تحتية اقتصادية، حيث وجد قاطنو المناظر معيشتهم في المدن الكبيرة على امتداد الساحل (ליפשיץ וצ'מנסקי، 1990: 288؛ ١٥٦٦، 1992: 29؛ ٦١٦، 2004: 41-42). من هذه الناحية، كان سكان المناظر "مجتمعاً قوياً" تماماً كذلك المجتمع المخطط قدومه إلى النقب وفقاً لخطة "النقب 2015". صحيح أن المناظر لم تتجح في تغيير "الواقع الديمغرافي للجليل اليهودي"، إلا أن "أهميتها ... نابعة من انتشارها الجغرافي، ومن هذا المنطلق يجب الحكم عليها" (١٥٦٦، 1990: 27).

كيف يُمكن إنتاج صيغة جنوبية لمشروع المناظر؟ الحلّ الذي يقترحه مؤيدو "النقب 2015" يلائم روح العصر: يجب أن نتذكّر أن مشروع المناظر "تُقدّ بسرعة وقد بدا كلّهُ وكأنه حملة

عسكرية أو مشروع استيطاني من قبيل النقاط الـ11 في النقب في فترة ما قبل قيام الدولة" (المصدر السابق: 24). في إسرائيل خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، حيث "المجتمع القوي" فيها غني، مُنعم ومدلل، من الصعب نقل مجتمع من خلال حملة شبه عسكرية، فيجب طرح نمط مختلف. وبالفعل، فإن مخططي "النقب 2015" يقترحون "بُنى تحتية ذات جودة عالية للمواصلات وعرضاً سكنياً، تعليمياً ومجتمعياً مغرياً" ("נגב 2015"، פרק ב: 5).

سنناقش في ما يلي كلاً من هذه على حدة.

أ. بُنى تحتية ذات جودة للمواصلات

تقترح خطة "النقب 2015" تحديث شبكة الشوارع والسكك الحديدية التي تربط بين النقب والمركز، فبذلك تقصر مدة السفر ومسافتها بشكل كبير. وفي مجال الشوارع، تدعو الخطة إلى تطويل شارع رقم 6 ("عابر إسرائيل") حتى مفترق السقاطي (شوكت) (بدلاً من وصوله حتى مفترق مآحاز، حسب الخطة القائمة) وتوسيع شارع لهافيم- عراد والشارع الإلتفافي لبئر السبع ليصلا إلى 4 مسارات. أما في مجال مواصلات السكك الحديدية، فتقترح الخطة تحديث خط القطار بين تل أبيب وبئر السبع والحث على السفر فيه، وكذلك وضع سكك حديدية إلى جانب شارع لهافيم-شوكت- عراد. وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح إنشاء سكة حديدية بين رمات حوفاف ومفترق النقب، وبين عسقلان وبئر السبع. من الجدير بالذكر أن البلدات البدوية غير مدموجة، بشكل عام، في منظومة البنى التحتية للمواصلات ذات الجودة العالية.

جاءت هذه الشوارع والقطارات لتمكين السكان المُستقبليين الجُدد في مثلث بئر السبع — عراد — لهافيم، ولربما حتى تمكين سكان جُدد في بلدات جنوبية أكثر، مثل يروحام، من الوصول بسرعة إلى أماكن عملهم في مركز البلاد.

إلى جانب هذه البنى التحتية، المُعدّة لخدمة ألوف من الرجال/النساء، تقترح خطة "النقب 2015" كذلك توفير خدمات للنخبة: مثلاً، مهبط طائرات في "متسبيه رامون" حيث يكون بإمكانه خدمة ساكني الحيّ المُعتبر المرشّح للإنشاء على حافة جُرن رامون ("נגב 2015"، פרק ג: 7). هذا المهبط سيضاف إلى مهبطين آخرين موجودين في النقب.

يؤكد مفهوم تطوير بُنى تحتية للمواصلات الخاصّ بـ"النقب 2015" على العلاقة بين النقب ومركز البلاد. ليست هذه هي الطريقة الوحيدة الممكنة لتطوير المواصلات في المنطقة: فالخارطة الهيكلية "متروبولين بئر السبع" تقترح مفهوماً آخر – وسنتطرق إلى ذلك لاحقاً.

ب. مساكن مغربية

كيف من الممكن استقطاب إسرائيليين محسوبين على الأعشار العليا من المركز إلى النقب؟ يعتقد واضعو خطة "النقب 2015" أنه من الممكن القيام بذلك، وبالأساس من خلال "إحداث تغيير عميق في تجربة السكن في النقب عن طريق استخدام موارد الطبيعة الموجودة في المنطقة لإنتاج مُنتجات خاصّة بالعقارات تفتقر إليها إسرائيل" ("נגב 2015"، פרק 6: 5). إن العُنصر الأساسي للخطة هو إنشاء نحو 10,000 وحدة "عقارية خاصّة" خلال 10 سنوات (المصدر السابق: 7). حيث تكمن الخصوصية في أمرين:

الأول، أنه يفترض بهذه الوحدات السكنية أن تُبنى داخل أو إلى جانب مواقع طبيعية جذابة، مثل وادي بئر السبع، بحيرة يروحام أو حافة جرن رامون؛ وكذلك حول متنزهات بلدية يقترح واضعو خطة "النقب 2015" إنشاءها، أيضاً، في أفاكيم، ديمونا، يروحام، وسدروت (المصدر السابق: 29).

وأما الثاني، فمن المفروض أن يحصل السكان الجدد على حقوق بناء خاصة فوق قطع أرض كبيرة بشكل خاصّ – 2,000 متر مربع بدلاً من الـ500 متر مربع التي تسمح بها اليوم دائرة أراضي إسرائيل في بقية أنحاء البلاد. ويذكر واضعو خطة "النقب 2015" أن الأمر سيستدعي تغيير الخرائط الهيكلية الحالية. (المصدر السابق: 27).

تقترح خطة "النقب 2015" ثلاثة أنواع من المواقع التي ستقام عليها الوحدات السكنية المُعتبرة : (أ) أحياء خاصة داخل المدن؛ (ب) مواقع ريفية خاصة؛ (ج) مزارع للزراعة ومنشآت للسياحة – يصل عددها إلى نحو مئة (المصدر السابق: 15، 18). وإضافة إلى الوحدات

العقارية الخاصة تقترح الخطة، أيضاً، إنشاء عقارات تحاذي مناطق متميّزة وعقارات عادية (المصدر السابق: 7).

مفهوم التطوير العقاري الموضوع في صُلب اقتراحات مبادري خطة "النقب 2015" يستأهل كلّ النقد. فالمُخطّطون يقترحون، عملياً، أن يوقروا لأثرياء البلاد ثروات ومناظر طبيعية تابعة لمُجمل سگان إسرائيل. لقد أثار هذا المفهوم نقداً حاداً حين تمّ تطبيقه في مركز البلاد: مثلاً، مشروع السكن "سي آند سان" في شمال تل أبيب، أو مشروع الميرينا في هرتسليا. إن هذا المفهوم لا يؤدي إلى تدمير قيم منظر وطبيعة فحسب، بل إنه، أيضاً، يمسّ المبادئ الأكثر أساسية المتعلقة بالمساواة والعدالة الاجتماعية. أمّا بالنسبة إلى مشروع الميرينا، فمن المناسب إضافة أن المحكمة العليا قامت باستخدام تسويغات بيئية واقتصادية - اجتماعية عندما ألغت، مؤخراً، محاولات لمُستثمري عقارات، هدفت إلى تغيير تخصيص شقق سكنية بُنيت في الميرينا، من استخدام لأغراض السياحة والاستجمام إلى استخدام لأغراض السكن. وقد كتب القضاة في هذا السياق: "يبدو أن [رئيس البلدية إيلي لاندائو، الذي كان مهتماً بتغيير التخصيص] قد عمل بشكل أساسي من أجل إزالة تقييدات تخطيطية لإتاحة الفرصة أمام تحقيق أرباح الاستثمار الخاص على حساب حماية طابع المكان" (מירובסקי، 774، 10.12.2006).

ج. تعليم متميّز

إقتراحات خطة "النقب 2015" في مجال التعليم موجهة، هي الأخرى، وفي الأساس، نحو "المجتمع القوي" الذي من المفروض أن يُقيم بيته في النقب. يُحدّد البند الأول من فصل التعليم، أن "رعاية التفوّق بطرق متنوّعة ستساعد على الدفع في اتجاه التعليم في النقب وتصنيفه كـ "تعليم آخر" ("נגב 2015"، פקד 7: 4). تقترح الخطة ثلاث طرق لرعاية التفوّق: (1) إقامة مركزي تفوّق متعدّدِي المجالات ("נגב 2015"، פקד 7: 9)؛ إذ يذكر المُخطّطون أن "مراكز التفوّق مُعدّة، أساساً، لطلاب الثانوية الذين يدرسون تخصصاً من 5 وحدات تعليمية في موضوع مختار" (المصدر السابق: פקד 2: 1). (2) إجراء منظومة مكافأة تفاضلية للمدارس والمدرّسين المتميّزين. (المصدر السابق: פקד 7: 9). و (3) خطة تأهيل مُعتبرة للمديرين الرائدین (المصدر السابق).

يدور الحديث، هنا، أيضاً، حول أنماط تفكير هي مَحَطّ خلاف. أولاً، التأكيد على رعاية التفوّق يُستخدَم في أحيان متقاربة كتغطية لتوفير تعليم ذي جودة، بشكل حصريّ، لأصحاب الثروة والإمكانات. ثانياً، إن إجراء مكافأة تفاضلية هو خطوة تواجهه — وبحقّ — معارضة قوية لمنظمات المعلمين في إسرائيل وفي العالم كلّه. ثالثاً، إن جهات مختلفة، ومنها الدولة نفسها، تُدير، منذ سنوات، مشاريع تعليمية للمتفوّقين — مثلاً، مشروع المدارس الداخلية، الذي يعمل منذ الستينيات — ومن دون أيّ نجاح زائد، حيث يستفيد من كلّ مشروع كهذا، بشكل شخصيّ، هذا التلميذ أو ذاك، إلا أن وضع التعليم في النقب (وفي مناطق أخرى محيطة) بشكل عامّ، لا يتحسنّ.

الجيش الإسرائيلي والسكان المهيمنون

إحدى الوسائل الأخرى لاستقطاب "المجتمع القوي" هي نقل وحدات معيّنة من الجيش الإسرائيلي إلى النقب. يُصرّ المخطّطون على القول إن "انتقال وحدات من جيش الدفاع الإسرائيلي إلى النقب، من المتوقع أن يؤدّي إلى هجرة مجتمع نوعي إلى النقب وتعزيز التطور الاقتصادي" ("נגב 2015"، פרק 4: 27). يدور الحديث حول فكرة تمّ طرحها منذ وقت بعيد، تندمج، من ناحية التوقيت، مع مشروع "النقب 2015". وتولي الحكومة هذه الخطوة أهمية كبيرة بشكل خاصّ: "ترتكز الخطة، ضمن أشياء أخرى، على نقل معسكرات جيش الدفاع الإسرائيلي إلى النقب كإجراء رئيسيّ، مُحرك ومُحدث تغيير، مع التأكيد على نقل الوحدات التكنولوجية التابعة لشعبة المخابرات العسكرية ووحدّة الحاسوب الرئيسية، إلى منطقة بئر السبع الكبرى وإنشاء مجموعات تكنولوجية متطورة وإنشاء مدينة الـ"بهديم" — مدينة قواعد الإرشاد العسكرية، من خلال تحريك التطوير الاقتصادي، تتركّز مجموعة سكانية عالية الجودة وتطوير أجهزة التعليم والمجتمع". (قرار الحكومة 4415).

كما هو معروف، يُستخدَم النقب منذ سنوات طويلة كمركز لمعسكرات وميادين تدريب تابعة للجيش الإسرائيلي. فحتى اليوم، يتمّ تشغيل الكثير من سكان بلدات التطوير، القرى الزراعية والقرى التعاونية الموجودة في المنطقة من قبل الجيش الإسرائيلي أو وزارة الأمن. لنا أن نفترض أن الزيادة السكانية المرتقبة، كنتيجة لنقل معسكرات ومنشآت جديدة لن تكون عالية

بشكل خاصّ — حيث يتحدّث مخطّطو "النقب 2015" بمصطلحات "مئات العائلات" ("נגב 2015"، פרק א: 27).

إننا لا نجد التجديد الأساسيّ في حجم السكّان، إنّما بالتمييز بين مجتمعين اثنيّين مرتبطيّين بالجيش الإسرائيلي: مجتمع "نوعي" ومجتمع "غير نوعي". يبدو أن هذا التمييز متشابك على امتداد خُطة "النقب 2015" طولاً وعرضاً، سواء أكان الحديث عن التباين بين سكّان النقب الحاليين وبين "السكّان المهيمنون" الذين ينادي المبادرون إلى الخُطة باستقطابهم، أم كان الحديث عن التباين بين الجنود المختلفين الذين يخدمون في الجيش الإسرائيلي. فيمكن القول بشكل عامّ إن خُطة "النقب 2015" مُشَبَّعة بالتشبيهات المُتصلة بالأفكار المُسبَّقة لمجموعات سكانية مختلفة، وكذلك، أيضاً، بمفهوم الداروينية الاجتماعية. وسنعود إلى ذلك لاحقاً.

توجد في النقب مجموعة سكانية واحدة لن تجني أيّ مكسب من هذا الإجراء داخل الجيش: البدو. مكان البدو خارج التقسيمة الحاصلة بين المجتمع النوعي وغير النوعي، وذلك لأنهم لا يتجنّدون إلى الجيش الإسرائيلي. علماً أن قلة قليلة من وسطهم يتجنّدون على أساس تطوعيّ، وهم يخدمون، أساساً، كقصاصي أثر أو كمحاربين في "كتيبة قص الأثر البدوية". حتى إنه من الممكن أن تكون نتيجة هذا الإجراء بالنسبة إلى البدو تعريضهم للضرر، في حال تمّ إنشاء قسم من المعسكرات والمنشآت المُخطّط لها على أراض يطالبون بها.

البدو وخُطة "النقب 2015"

إن الاقتراح باستقطاب "مجتمع قويّ" إلى النقب بحجم نحو 200،000 نسمة، هو القاطرة التي من المفروض أن تجرّ وراءها بقيّة عربات خُطة "النقب 2015". وقد رأينا من الصواب أن نوّكد على هذا العُنصر؛ لأنّه يُشكّل لبّ وجوهر المشروع كلّّه. والآن، وقد أشرنا إلى القاطرة، يجدر اختبار اقتراحات خُطة "النقب 2015" فيما يتعلق ببعض المجموعات التي من المفروض أن يستقطبها.

ولنبداً بالبدو، الذين يشكّلون، اليوم، نحو ربع سكّان النقب. إن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبدو يضعهم على بعد كبير عمّا يُسمّيه مخطّطو "النقب 2015" "المجتمع القوي". سيُقال على الفور، إن وضع البدو متدنٍ جدّاً، لدرجة أن أية خطوة مُقترحة لهم من قبل "النقب 2015"

تستأهل الترحيب. إلا أن السؤال المثير هو: هل من شأن اقتراحات خطة "النقب 2015" أن تحسّن وضعهم بشكل كبير، أم أن الحديث يدور عن تحسينات عينية، حيث إنها مهما كانت مهمة، فليس من شأنها أن ترفعهم من موضعهم اليوم في أسفل السلم الاجتماعي - الاقتصادي للنقب.

يجب القول، بداية، إن خطة "النقب 2015" لا تواجه المسألتين الأساسيتين اللتين تُعيقان بل حتى تمنعان حدوث تطوّر ملموس في تحسين وضع البدو: مسألة الأراضي ومسألة الاعتراف بالبلدات البدوية غير المعترف بها. يبدو أن هاتين المسألتين قد تمّ تعريفهما من قبل مجموعة "النقب 2015"، أو من قبل الجهات الحكومية التي اتصل بها أفراد المجموعة، بأنهما "خارج الإطار". وغنيّ عن الذكر أنه من دون حلّ هاتين المسألتين، تتقلّص جدًّا إمكانيات تقليص الفروق بين البدو واليهود، بمنّ فيهم اليهود الذين ليسوا "مجتمعا قويا".

إن الخطوتين الأكثر أهمية اللتين يوصي بهما أفراد "النقب 2015" هما في مجال البنى التحتية ومجال التعليم. من المفروض أن يحظى مجال البنى التحتية بالاستثمار المالي الأكبر من بين مُجمل خطط "النقب 2015" المُخصصة للبدو - نحو 1.8 مليار ش.ج. تجدر الإشارة إلى أن هذا المبلغ هو قسم من مبلغ أكبر، نحو 2.4 مليار ش.ج.، أوصت جهتان رسميتان باستثماره: الأولى هي اللجنة الحكومية لاختبار تحسين وضع البلدات الثابتة في الوسط البدوي في الجنوب، التي قدمت توصياتها في 2001، وأمّا الجهة الثانية فهي المجلس الإقليمي أبو بسمه - وهو مجلس مُخصّص لخدمة عدد من البلدات البدوية التي تخضع لإجراءات اعتراف بها (يُنظر "נגב 2015"، 6:6). لقد أنفقت الحكومة حتى الآن نحو 600 مليون ش.ج.، ووفقًا لذلك، فإن المبلغ المُتبقّي الذي يجب إنفاقه، حسب توصية "النقب 2015"، يصل إلى 1.8 مليار ش.ج.

إن هذا المبلغ مُخصّص للبلدات البدوية المعترف بها، فقط لا غير: وهي البلدات التالية: رهط، اللقية، حوره، شقيب السلام، عرعر، كسفية وتل السبع - إضافة إلى البلدات التي هُيئت لتكون مشمولة في المجلس الإقليمي أبو بسمه. أما البلدات البدوية غير المعترف بها التي لا تمرّ إجراءات اعتراف، والتي يقدر تعداد سكانها بنحو 50-60 ألف نسمة، فإنها لا تحظى بالاستفادة من استثمارات في البنى التحتية. إذ يدور الحديث بشكل خاصّ حول البنى التحتية

الخاصة بالمياه، المجاري، إزالة النفايات، الكهرباء والاتصالات، إضافة إلى الشوارع في بلدات أبو بسمة ("נגב 2015"، פקד 28-30).

تجدر الإشارة إلى أن أغلب الاستثمارات التي يدور الحديث حولها تأتي للارتقاء بالبلدات البدوية إلى درجة أساسية جدًا. فحتى اليوم، ليس في أيٍّ من البلدات البدوية المعترف بها شبكات مجارٍ، أمّا شبكات الشوارع، المياه، الاتصالات والكهرباء فإنها بمستوى متدنٍ. ولغرض تقدير مساهمة الخطوات الموصى باتخاذها في "النقب 2015"، كان من المناسب عرض مقاييس تمكّن من مقارنة مستوى البنى التحتية في البلدات البدوية عند الانتهاء من تطبيق التوصيات، بمستوى البنى التحتية القائمة في البلدات اليهودية.

إن الاستثمار الثاني في أهميته الوارد في توصيات "النقب 2015" من ناحية الحجم المالي، هو الاستثمار في التعليم. يدور الحديث حول مبلغ 150-160 مليون ش.ج. سنويًا، أو نحو 1.5-1.6 مليار مليار ش.ج. على امتداد عشر سنوات — وهو ما يُشكّل نحو ثلث الاستثمار الإجماليّ الموصى به للتعليم في النقب في "النقب 2015" (المصدر السابق: פקד 32:ה; פקד 10:א). وضمن ذلك، القسم الأكبر مُخصّص لبناء عُرف ومبانٍ تعليمية. وهناك مبالغ أقل من ذلك بكثير مُخصّصة لتحسين التعليم للطفولة المبكرة، لتحسين جودة التدريس ولتأهيل مستشارين وخبراء نفسيين تربويين. ومبلغ آخر مُخصّص لبرامج تشجيع التفوق.

من الجدير بالذكر أنه في ظلّ الوضع المتدنّي الذي يعانيه جهاز التعليم البدوي اليوم، فإن الاستثمار كلّهُ، وكلّ قسم منه على حدة، هي خطوات مناسبة جدًا. إلا أننا نشكّ في إمكانية اعتبارها "استثمارًا ضخمًا" سيؤدي إلى المساواة بين البدو واليهود. إن الاستثمارات التي يدور الحديث حولها مُخصّصة لجسر بعض أبرز الفروق، ليس إلّا. فمثلاً، مركزا التفوق المُتعدّدا المجالات اللذان تقترح "النقب 2015" إنشاءهما في النقب، يُخطّط لإقامة أحدهما إلى جانب جامعة بن غوريون، وإقامة الآخر إلى جانب كليّة سيرير. والسؤال الذي يُطرح: لماذا لا تقترح "النقب 2015" إقامة مركز كهذا في منطقة مفترق السقاطي حيث تقع عليه وبمحاذاته أغلبية البلدات البدوية. وذلك في ضوء حقيقة أن الأولاد البدو أبناء 5-19 يشكلون نحو ثلث مجموع هذه الشريحة العمرية في النقب؟ (המרכז לחקר החברה הבדאית והתפתחותה ומרכז הנגב לפיתוח אזורי 2004: לוח ב/5).

ترك الضائقة تتواصل، وهي التي تقف في رأس العوامل التي تدفع قسماً من أفراد المجتمع إلى سلك طريق الإجرام؟

من غير الممكن إنهاء هذا الفصل عن خطة "النقب 2015" والبدو بدون التطرق للفصل الذي يعالج البنى التحتية وجودة البيئة في خطة "النقب 2015". إذ يشمل هذا الفصل وثيقة كتبها الدكتور أهaron زوهر، وهي تُشير إلى تدهور حاصل في وضع جودة البيئة في النقب، وتحدّد أن "العامل البشري" هو صاحب التأثير الأكبر في هذا التدهور. إن هذا التحديد متوقع جدّاً، حيث إن الحركة العالمية للحفاظ على البيئة تشير إلى سلسلة طويلة من أفعال بأيدي البشر — ما تنفته المركبات والمنشآت الصناعية، تدمير الأحراش وتحويل مجاري الأنهار — كأسباب لتدهور جودة البيئة. إلا أن أهaron زوهر يفاجئنا عندما يختار أن يركز نقده بالذات على البدو، الموجودين خارج دائرة التطوير الاقتصادي المسمّى، كمسبب رئيسي لخلق "ضيق بيئي" ("נגב 2015"، الفصل 8:6). ويتابع زوهر ويُقرّر أن "تأثير البدو السلبي في النقب على جودة البيئة" يعود إلى ثلاثة عوامل أساسية: التكاثر الطبيعي، الذي يزيد من الطلب على موارد البيئة المحدودة أصلاً، ويزيد من إنتاج النفايات على أنواعها؛ الوضع الاجتماعي-الاقتصادي المتدني، المتمثل، ضمن أشياء أخرى، بعدم توافر خدمات لائقة من صيانة الصحة العامة والذي يؤدي إلى مضارّ صحية مثل تكاثر القوارض والحشرات، البعوض المزعج والروائح الكريهة؛ وانتشار الاستيطان البدوي في المحيط، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار المضارّ على مساحة واسعة (المصدر السابق: 9-10).

إن مثل هذه الأقوال مثيرة جدّاً للاستهجان، وذلك على خلفية حقيقة أنه منذ قيام الدولة تمّ إحداث تغيير غير مسبوق في مناطق النقب، بفعل ممارسات اليهود هناك: من خلال مدّ الشوارع، إنشاء المهابط، خطوط التيار العالي، المساكن البلدية، معسكرات الجيش، ميادين إطلاق النار، مواقع النفايات الكيماوية والإشعاعية، نفثات السيارات ووسائل الطيران، رحلات سيارات الجيب والتراكتورات الصغيرة، وغيرها المزيد. فمن الصعب، إذّا، عدم تفسير تركيز أهaron زوهر على البدو، بالذات، على أنه جاء من منطلق عنصري، أو أنه جاء تعبيراً عن الطموح المشترك لجهات حكومية كثيرة، تتطلع إلى أن تفرض على البدو التجمّع داخل عدد صغير من البلدات المعترف بها. من الجدير بالذكر أن أهaron زوهر، في تنمّة الوثيقة، يقوم فعلاً بتوسيع نطاق بحثه فيتطرق إلى قسم من العوامل المذكورة أعلاه بكونها مسؤولة عن

تدهور وضع جودة البيئة في النقب، كما أنه يُشير إلى أنه يجب الاستثمار في تعزيز المجتمع في النقب، والمجتمع البدوي بشكل خاص، من خلال التعليم والعمل (المصدر السابق: 24). ومع ذلك، فإن تركيزه على البدو، بالذات، كمُسببي "الضيق البيئي" هو أمر مثير جداً للاستفزاز. من الملائم أن نفتبس في هذا الإطار قطعة من كتاب إيلشع إفرات "תכנון לאומי ופיתוח בישראל בשנות האלפיים"، والذي يوضح من هم الذين يمسّون جودة البيئة في النقب:

"يُظهر الواقع الإسرائيلي أن كلّ مسألة حيزية، صناعية أو تكنولوجية، حيث هي إشكالية بطبيعتها، أو أن كلّ استخدام للأرض لا يكون مريحاً للسلطات لأسباب بيئية ومحيطية بسبب موقعها في إطار المناطق الإسرائيلية المأهولة، يتمّ نقلها إلى النقب الشمالي كحلّ عينيّ لمشكلة معيّنة. يشهد الموقع في رمات حوفاف، اليوم، وهو المجمع الأكبر للصناعة المُضرّة في إسرائيل، إنه يمتد على مئات الدونمات حتى إنه حظي بمكانة سلطة بلدية مستقلة. وفي نطاق هذا الموقع من المفروض إنشاء محرقة كبيرة لصرف النفايات العضوية والنفايات الأخرى قادرة على إحراق نحو 20 ألف طن من القمامة في السنة، عدا القمامة العادية التي ستصلها بشكل منتظم، وكذلك الاهتمام بأمر الحرق التدريجي للنفايات العضوية الخطرة بحجم 30 ألف طن، والتي تراكمت هناك على مرّ السنين. كما تقوم برك التبخير في هذا الموقع بتركيز مجاري نحو 20 مصنعاً، التي زادت من مضارّ الروائح الكريهة التي وصلت إلى بلدات رمات هنيجف، يروحام، ديمونا، جنوب بئر السبع والمناطق المجاورة. ومع صدور قرار الحكومة القاضي بالإغلاق التدريجي لنحو 350 مزبلة غير منظمة في أنحاء البلاد، وتحويل كلّ النفايات إلى موقعين مركزيين وثلاثة مواقع ثانوية، تقرر أن يكون واحداً من الموقعين المركزيين موقع دودائيم شمال- غرب بئر السبع، الذي من المفروض أن يستوعب النفايات من مركز البلاد؛ وموقع هكرياه القديم للفوسفات في أوروّن الذي من المفروض أن يُستخدم كموقع قطريّ لدفن النفايات؛ وقد تحوّل ميشور روتّم إلى منطقة واسعة الحُفر تُضرّ بالمنظر وبالأحياء حيث تتلوّث فيها المياه الجوفية في حين أن سطح المنطقة ينبعث منه الغبار الدائم؛ كمية كبيرة من مياه المجاري التي تمّ تجميعها في برك الأوكسجين التابعة لمنطقة البحث النووي الواقعة على مقربة من ديمونا تمّ ضخّها في مَهوى إحدى القنوات التي تُصرف في الجرن الصغير، حتى إنه تبين أنه كانت في هذه المجاري موادّ إشعاعية لا يزال هناك خلاف بين الخبراء على

كميتها ومدى خطورتها؛ تقرّر تحويل موقع منطقة معهد البحث النووي إلى منطقة تكون خاضعة للرقابة ولأخذ عيّات بشكل متواصل؛ وذلك لأنه يتمّ في نطاقها تخزين ودفن نفايات إشعاعية؛ موقع ديمونا يقوم بتخزين بقايا قضبان أورانيوم مُستخدَم بدرجة إشعاع مكثف عالية وكذلك نفايات بدرجة إشعاع منخفضة يؤتى بها إليه من موقع ناعل سوريك ومن نحو 300 موقع طبيّ وصناعيّ في أنحاء البلاد؛ وإلى بركة التبخير في ناعل تيان في غور تسين يتمّ ضخّ مياه تمّ استخدامها من قبل لشطف الفوسفات وقد تلوّثت بازوت النيتروجين، الكلور، المغنزيوم وبأملاح أخرى. لقد كان من المفروض أن تتبخّر هذه المياه من دون أن تُبقي علامات على سطح الأرض، إلا أنها تسرّبت إلى المياه الجوفية ووصلت إلى الينابيع، أيضاً؛ في مصانع تسين وأورون هناك ضرر شبيه بالضرر الحاصل في سهل روتم؛ في جرن رامون هناك عمليات حفر وشقّ صخور على نطاق واسع في منطقة مُعلنة كمحمية طبيعية؛ في حين أن في الجرن الكبير هناك مصانع طين ورمل خالص تؤدّي إلى ضرر شبيه بالضرر الحاصل في جرن رامون؛ ولكون بئر السبع المدينة الرئيسية والكبيرة في المنطقة فهي تُضيف إلى التلوّث البيئي الحاصل في النقب الشمالي، فلا تتجح في الحفاظ على مستوى جودة الحياة الذي كانت عليه في السابق، إنها لا تتجح في معالجة مياه المجاري التي تراكمت فيها لسبب الازدياد السريع في عدد السكان، حيث إن هذه المجاري تجد طريقها على طول وادي بئر السبع، وادي البشور ووادي بتيش، التي تُشكّل جهازاً مفتوحاً وطويلاً من مياه المجاري التي تصل حتى مشارف بلدة أوفكيم" (אפרת، 2003: 143-144).

إفراة نفسه، يجدر القول، ليس من مناصري طريقة التوطّن الحالية للبدو، حيث إنه يتحدّث عن الحاجة إلى "إنقاذ أراضي الدولة" من أيديهم (שׁ: 144). ولكنه على الأقلّ يحاذر من أن يُحمّلهم جريمة تدمير البيئة في النقب.

"النقب 2015" تستثني بلدات التطوير

جوهر خُطة "النقب 2015"، كما رأينا، هو فكرة استقطاب "مجموعة سكانية مهيمنة" إلى النقب. وفي المقابل، أولى المُخطّطون اهتماماً كبيراً لسكان النقب البدو، وخصوصاً في مجال البنى التحتية والتعليم.

في المقابل، يبدو أن الخطة تتخطى، إلى حد كبير، قسماً كبيراً آخر من سكان النقب - سكان بلدات التطوير.

سكان بلدات التطوير وكثير من الموشافات محسوبة، على ما يبدو، على ما كان مجموعة خطة "النقب 2015" يُسمون "السكان غير المهيمنين"؛ ليس بنفس "قوة" البدو، ولكنهم بعيدون عن "السكان المهيمنون" الذين يريد واضعو خطة "النقب 2015" أن يجذبوهم إلى المنطقة. مستوى التحصيل العلمي، نسبة المشاركة في قوة العمل، مستوى الأجور، نسبة الفقر - في كل هذه المجالات، مُعطيات غالبية اليهود سكان النقب غير مُشجعة. وهكذا، مثلاً، اتضح لنا أن معدل الأجر البلدي في قسم من بلدات التطوير لا يزيد بشكل ملحوظ عن معدل الأجر البلدي في بلدات البدو الثابتة.

كما ذكرنا، فإن المصلحة الأساسية لواضعي خطة "النقب 2015" هي تعزيز مكانة النقب "القومية والإستراتيجية". للوهلة الأولى، كان كافياً بُغية تحصيل ذلك تعزيز السكان الموجودين، من خلال استثمارات مكثفة في التحصيل العلمي، العمل، الخدمات ومستوى السكن. لكن حقيقة أن مُخططي خطة "النقب 2015" فضلوا على ذلك أن يستثمروا جُلّ جهودهم في استقطاب سكان أقوياء من مركز البلاد، تُعتبر شهادة دامغة لا مثيل لها على أنهم يروون في السكان الموجودين، وعلى رأسهم اليهود سكان النقب، ليس أنهم غير أقوياء اليوم فحسب، بل إنه من المعقول الافتراض أنه لن يكون من الممكن جعلهم أقوياء بما فيه الكفاية في المستقبل، أيضاً.

واضعو خطة "النقب 2015" يقولون ذلك حتى بصريح العبارة. الفصل الذي يتحدث عن التعليم يضم وثيقة أعدّها ناحوم بلاص من مكتب "بلاص - تخطيط واستشارة تربوية اجتماعية م.ض.". هذه الوثيقة، وهي في أساسها مُعطيات ديمغرافية، طبيعية وتربوية، تذكر أن "التزايد الأسرع لمجموعة السكان من الطلاب في جنوب النقب، يتركز كله تقريباً في مجموعات الطلاب المنحدرين من خلفية اجتماعية اقتصادية ضعيفة (البدو)، أو من خلفية أيديولوجية غريبة عن قيم المجتمع الغربي العصري (الحريديم)" ("נגב 2015"، פרק ה', נספח: 7). الحريديم، يجدر القول، هم في جزء كبير منهم شبّان شرقيّون يتعلمون اليوم في مؤسسات تعليمية تابعة لحركة شاس. وإن توسّع شاس من ناحيتها يعكس، من الناحية التاريخية، فشل

جهاز التعليم الرسمي في أن يُوفر لشبّان بلدات التطوير مؤسّسات تعليمية بمستوى جيّد تقوّدهم إلى الحصول على شهادة بجروت، إلى الانتساب الجامعة وإلى مزاولة أعمال بمستوى أجر معقول. وإدّاء، إذا لم يكن كافياً تنازل الدولة في السابق عن القوّة البشرية الممكنة لدى أبناء الشبيبة في بلدات التطوير، تأتي الآن خُطة "النقب 2015" لنتنازل عنهم مرّة أخرى: حيث يكتب ناحوم بلاص، "من دون إحداث تطوير ملموس جدّاً في جهاز التعليم في الوسط البدوي، وفي المقابل فتح التعليم عند اليهود المتزمتين لمواضيع تعليمية من قبيل العلوم واللغة الإنجليزية، لن تكون هناك أيّة إمكانية أن يقوم تطوير النقب على مجموعات سكانية محلية". إن هذا التقييم السلبي للمجموعة السكانية المحلية هو ما يُفسّر، على ما يتضح، توجّه واضعي "النقب 2015" إلى البديل الداعي إلى استقطاب "سكان أقوياء". من الجدير بالذكر، مع ذلك، أن ناحوم بلاص نفسه، خلافاً لزملائه في طاقم التخطيط، متشائم، أيضاً، بالنسبة إلى إمكانية استقطاب "سكان أقوياء": "البديل لـ"النقل الوريدي" الخارجي - نقل معسكرات جيش الدفاع الإسرائيلي، الهجرة الواسعة النطاق من مناطق أخرى في البلاد، أو موجة هجرة جديدة، هو بديل قائم، إلا أننا حسب توقعاتنا نرى أن احتمالاته وقدراته محدودة جدّاً" (المصدر السابق: 8).

القسم الوحيد من توصيات خُطة "النقب 2015" الذي يُمكن اعتباره موجّهاً للسكان اليهود الموجودين في النقب، هو ذلك البند الوارد في فصل التطوير الاقتصادي الذي يلتفت إلى جذب الاستثمارات إلى النقب. صحيح أن واضعي خُطة "النقب 2015" يذكرون أن "قسطاً رئيسياً من التطوير الاقتصادي الخاصّ بالنقب يجب أن يستند إلى حركة دائمة" ("נגב 2015"، פרק ב: 5)، ولكن سكان النقب الحاليين من المفروض أن يستفيدوا من كون الدولة تُيسّر عمل المُستثمرين المهتمّين بالقدوم إلى النقب، تشجّع المصالح الصغيرة، تساعد في تطوير قطاع السياحة وتحثّ الاستثمارات الإستراتيجية في الإلكترونيات، التكنولوجيا المتطورة (الهاي-تك) والكيمائيات. مجموعة خُطة "النقب 2015" قد تبنّوا، أيضاً، فكرة رئيس اتحاد الصناعيين، شراجا بروش، أن يتمّ نقل نحو 50 حتى 100 منشأة للصناعة التقليدية إلى النقب (المصدر السابق: 8). الموضع المُخصّص لهذه المصانع هو منطقة ن.ع.م. القريب من نتيفوت، حيث من المفروض أن يساعد على استيعاب عاملين من بلدتيّ تطوير محاذيتيّ أخريين - أوفاكيم وسدروت.

كما هو معلوم، فإنه منذ سنوات الـ1950 كانت بلدات التطوير مركزاً للصناعات التقليدية، وهو ما شكل أحد عوامل تأخرها. والسؤال الذي يطرح نفسه هو، لماذا لا يرى مخططو خطة "النقب 2015" من الصحيح شطب سياسة الماضي وأن يوفروا لسكان بلدات التطوير أدوات تمكنهم - تمكنهم هم وتمكن جيرانهم البدو - من الانضمام إلى عالم التطوير، الإنتاج والتسويق العصري. وبدلاً من ذلك، يبدو أن واضعي خطة "النقب 2015" يرسمون لسكان النقب مستقبلاً شبيهاً جداً بالماضي والحاضر: عمل قليل الأجر في صناعات أكل عليها الدهر وشرب.

أمّا بالنسبة إلى التعليم، فإن الاقتراح الأساسي المعروض في خطة "النقب 2015" والذي من شأنه أن يكون ذا صلة، أيضاً، بسكان بلدات التطوير هو "رعاية التفوق" - كلمة السرّ لبلورة مسار خاص للطلاب ذوي المكانة الاقتصادية أو السياسية العالية ("נגב 2015"، פרק ה: 7-9). جمهور الهدف الأساسي لهذا الاقتراح هم أبناء وبنات "السكان المهيمنين"، الذين من المفروض أن يصلوا من مركز البلاد. ولكن هناك مكان للافتراض أن هذا المسار الخاص سيخدم، أيضاً، أصحاب المال والسلطة من السكان المحليين (المصدر السابق). وهذا بدل اقتراح تحديث جهاز التعليم كله، ليصبح شبيهاً بذلك الموجود في البلدات المهيمنة اقتصادياً في مركز البلاد، على أن يكون في إمكان كل أبناء الجنوب المساهمة مستقبلاً في القطاعات الاقتصادية المعتمدة على المعرفة الواسعة والتكنولوجيا العالية.

3. الخارطة الهيكلية القطرية (تاما) 35 و"متروبولين بئر السبع"

أقرّت الحكومة سنة 2005 الخارطة الهيكلية القطرية (تاما) 35، التي من المفروض أن توجّه استخدامات المساحة الطبيعية لإسرائيل حتى 2020. تقوم تاما 35 بتوجيه كلّ عمليات التخطيط في البلاد - على الصعيد القطري، اللوائي والمحليّ.

تاما 35 استبدلت تاما 31 التي تمّت بلورتها في 1991، وقد كان ذلك في ذروة موجة الهجرة الكبيرة من رابطة جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق. جاءت تاما 31 لتخدم 5 سنوات فقط، إلا أنه، عملياً، استمرّ استخدامها إلى أن تمّ التصديق على تاما 35. وقد عكست تاما 31، على ما يبدو، السياسة الحكومية الخاصة بمنح "حرية الاختيار" للمهاجرين في كلّ ما يتعلق بمكان السكن (לשם، 1998: 44). وذلك بخلاف السياسة التي كانت سائدة في العقود الأولى اللاحقة

لإنشاء الدولة، حينما أخذت الحكومة على عاتقها مسؤولية توطين القادمين وإيجاد مساكن وعمل من أجلهم. وبمنح "حرية الاختيار" اختارت غالبية المهاجرين الجدد السكنى في منطقة المركز. وفي المقابل، نشأ في تلك السنوات طلب كبير على السكن الملاصق للأرض من جانب الإسرائيليين ذوي الدخل المرتفع. وقد شكّلت الظاهرتان سوية معاً ضغطاً على البنى التحتية الخاصة بالمساكن القائمة وتوجّهًا من الانتشار على الأطراف في داخل مساحات مفتوحة ومساحات زراعية. تاما 31 "صورت" صورة التطوير البلدي لإسرائيل وركزت جهود التطوير في مركز الدولة (מורגנשטרן، 1.5.2005).

تاما 35، التي تأخّرت كثيراً، جاءت لكبح التوجّه نحو التمدّن الزاحف ونحو الأطراف والحفاظ على المساحات المفتوحة والزراعية لإسرائيل. قسّمت الخارطة البلاد إلى عدد من "الأنسجة"، وهو مصطلح يشتمل على استخدامين أساسيين للأرض - الأرض المُعدّة للتطوير والأرض التي يجب الحفاظ عليها. الأنسجة تختلف واحداً عن الآخر من ناحية النسبة الكمية بين استخدامات الأرض، سواء أكان ذلك للتطوير أم للحفاظ عليها. تاما 35 حدّدت عدداً من أنواع الأنسجة: النسيج البلدي، الذي من المفروض أن يتركز فيه في المستقبل غالبية أعمال التطوير؛ النسيج القروي، الذي سيُتاح فيه تطوير البلدات الموجودة فيه، وبشرط أن يتمّ الحفاظ على الطابع القروي الخاص بالمنطقة؛ نسيج المحافظة القطرية، الذي جاء لتكون مساحة طبيعية مفتوحة، مُخصّصة لفعاليات أوقات الفراغ والاستجمام، ولكنها، مُخصّصة، أيضاً، لنشاطات جهاز الأمن؛ نسيج محافظة مُدمج، حيث سيُتاح فيه، أيضاً، تطوير محدود من خلال الحفاظ على قيم المنظر؛ ونسيج شاطئي، وظيفته الحفاظ على الشواطئ المفتوحة.

كان مُنظرو الخارطة الهيكلية القطرية قد حدّدوا لها عشرة أهداف. واحد من بين هذه الأهداف الأولى هو "توفير الجواب التخطيطيّ لتلبية لحاجات البناء والتطوير الخاصة بدولة إسرائيل، من خلال توجيه جوهر التطوير إلى الأنسجة البلدية وتقليص ظاهرة التوجّه إلى الأطراف" (מגן 35: 3). إنه هدف لائق جداً، وخصوصاً عندما يجري الحديث عن مركز البلاد، حيث إن التوجّه نحو الأطراف هناك يهدّد بقضم بقايا المساحات الزراعية والمساحات المفتوحة. إلا أن مُنتقدي تاما 35 أسرعوا إلى الإشارة إلى أن الخارطة تمنح شرعية لإنشاء مراكز بلدية جديدة بدلاً من العمل على توسيع مدن قائمة، كما أنها تمنح الشرعية لضمّ مناطق زراعية

داخل أنسجة بلدية (מורגנשטרן، 1.5.2005). ومرة أخرى، يتطرق المنتقدون، أساساً، إلى الوضع في مركز البلاد.

يظهر النقب من خلال هدفين آخرين خاصين بتاما 35: حيث يُحدّد الأول بئر السبع واحدة من بين أربع مناطق مدنية كبرى حيث ستركز فيها في المستقبل عملية التطوير. في حين أن الهدف الثاني يُوضع متروبولين بئر السبع كواحد من بين ثلاثة أهداف التطوير المُفضّلة في إسرائيل (إلى جانب القدس والجليل) (المصدر السابق).

وسنقوم، لاحقاً، بتركيز نقاشنا على خطة تطوير متروبولين بئر السبع. إلا أنه قبل ذلك، من الجدير أن نذكر أيضاً هدفين من بين عشرة أهداف تاما 35: الأول هو "منح مجموعة من إمكانيات التطوير وفقاً لطبيعة النسيج، بُغية تلبية احتياجات أوساط مختلفة من السكان، وذلك من خلال تقليص الفروق بين الأوساط وبين مناطق البلاد المختلفة؛ والثاني هو "تشجيع التعاون المشترك بين السلطات المحلية في التخطيط الإقليمي المُنسّق". إن هذين الهدفين، حيث إنهما، عملياً، مبدأ عمل، هما ذوا مغزى كبير عندما نأتي لمناقشة موضوع النقب، وخصوصاً في المجتمع البدوي في النقب الذي يُشكّل نحو ربع من مُجمل سكان المنطقة. وعلى ما يبدو، إن الخارطة الهيكلية لمتروبولين بئر السبع لا تُلبّي بالشكل الكامل احتياجات الوسط البدوي، وهناك شك في أن من شأنها أن تساهم بشكل ملموس في تقليص الفروق بينهم وبين جيرانهم اليهود. ويبدو كذلك، أن "التعاون المشترك بين السلطات المحلية" أمر إشكاليّ جدّاً، وذلك في ظلّ حقيقة أن نحو 40% من البدو يسكنون بلدات غير معترف بها؛ أي في بلدات ليس فيها جهاز حكم محليّ، وعليه ليس في وسعهم المشاركة بشكل فاعل في "التعاون المشترك بين السلطات المحلية". كذلك الأمر بالنسبة إلى المشاركة في إجراءات التخطيط: للحصول على موطنٍ قدم هناك كان على سكان البلدات البدوية غير المعترف بها إنشاء منظمة عليا خاصّة بها والالتماس إلى المحكمة العليا — التي أمرت، فعلاً، بإشراكهم في الإجراء. إلا أن هذا الإشراك، حالياً، هو إشراك جزئيّ فقط (يُنظر סבירסקי וחסון، 2005: 29).

نعود، الآن، إلى منطقة متروبولين بئر السبع التي اختارتها تاما 35، كما ذُكر، كواحدة من بين ثلاث مناطق ذات أولوية قومية في كلّ ما يتعلق بالتطوير. بُغية تناول متروبولين بئر السبع يجب علينا ترك تاما 35 التي تتناول إسرائيل كلها، والتركيز على الخارطة الهيكلية اللوائية 23/14/4 — لمتروبولين بئر السبع. علماً أن هذه الخارطة شهدت دورات عديدة. ففي

سنة 1988 تمّ التصديق على الخارطة اللوائية 14/4. وكان قبل ذلك في عام 1984، قد تقدّم بدو من النقب باعتراض إلى لجنة التخطيط اللوائية، مدّعين بأن الخارطة التي تجري بلورتها لا تأخذ بالحسبان احتياجات ونمط حياة السكّان العرب البدو، بما في ذلك إمكانية السكن في بلدات قروية. وبعد ذلك بستّ سنوات، في سنة 2000، أصدرت محكمة العدل العليا أمرها للدولة بأن تقوم الأخيرة بإعداد خارطة هيكلية تأخذ بالحسبان رغبات البدو؛ فالخارطة الهيكلية اللوائية 23/14/4 هي وليدة هذا القرار الصادر عن محكمة العدل العليا. إلا أنه رغم أن محكمة العدل العليا حدّدت فترة زمنية مدّتها سنة حتى تقديم خارطة مُعدّلة، تمّ تقديم الصيغة رقم 1 من الخارطة الهيكلية اللوائية المُعدّلة في نيسان 2005 فقط. وكانت جمعية حقوق المواطن، قبل ذلك، قد قامت بالتوجّه إلى محكمة العدل العليا واحتجّت على أن الخارطة التي تتّم بلورتها لا تلبي احتياجات السكّان العرب البدو، كما أنها لا تتفق مع تعهّد الدولة أمام محكمة العدل العليا (בג"צ 00/1991، 28.9.04، תגובה מטעם העותרים). وعلى حدّ ادّعاء جمعية حقوق المواطن، منذ أن طلبت محكمة العدل العليا إعداد خارطة بديلة، تمارس السلطات سياسة المماطلة. وتدّعي جمعية حقوق المواطن كذلك، أنه لولا الرقابة الحثيثة التي تقوم بها المحكمة العليا لما أوفت السلطات بتعهّدها أمام محكمة العدل العليا أبدًا. زد على ذلك أن السلطات تواصل "إدارة مسارين منفصلين من التخطيط: الأول بطيء ومُضن بالنسبة إلى السكّان العرب البدو في النقب، عن طريق إعداد الخارطة الهيكلية اللوائية 23/14/4؛ والثاني سريع ومُسرّع، للسكّان اليهود، من خلال "تطبيق" قرارات حكومية تبغي إنشاء عشرات البلدات والمزارع المتفرقة للسكّان اليهود، ليس عن طريق الخارطة الهيكلية اللوائية 23/14/4" (חמדה, 2005). في 27 حزيران 2005 عادت جمعية حقوق المواطن إلى محكمة العدل العليا وأعربت عن خيبة أملها من الخارطة الهيكلية التي تتّم بلورتها، حيث إنها "لا تلبي الالتزام في شيء، حتى إنها لا تلبي تعهّدات مؤسسات التخطيط، التي قُطعت في إطار الالتزام" (בג"צ 00/1991، 27.6.05، הערות העותרים). وأضافت جمعية حقوق المواطن أن "الخارطة تواصل سياسة تخطيطية مُميّزة، حيث تُتيح للمواطنين اليهود السكن في تشكيلة واسعة من البلدات. بما في ذلك البلدات الصغيرة جدًّا، مثل الثرى التعاونية الجديدة، البلدات الجماهيرية التي يسكن فيها أقلّ من 20 عائلة، وكذلك مزارع الأفراد" (المصدر السابق). وفي الأخير، تحتجّ الجمعية على أن الخارطة التي تتّم بلورتها "تُبقي نحو 50,000 من السكّان، الذين يُشكّلون نحو 65% من سكّان الثرى غير المعترف بها... من دون إمكانية لتسوية تخطيطية في المستقبل" (المصدر السابق).

يجدر أن تُضيف إلى كلّ ذلك أن توصية محكمة العدل العليا بإشراك السكّان في بلورة الخارطة الهيكلية تُلبّي بشكل محدود جدًّا. وعلى أثر قرار محكمة العدل العليا تمّ إنشاء لجنة توجيه، يشارك فيها، أيضًا، ممثلون بدو، إلا أن لجنة التوجيه لا تأخذ قسطًا في عملية التخطيط نفسها، حيث إنها تقوم، فقط، بعقد لقاءات في مواعيد متباعدة مع طاقم التخطيط (לאמך 6-7-2005). 770211، ראיון 5.6.2005.

النقاش التالي حول الخارطة الهيكلية اللوائية 23/14/4 سيستند إلى وثيقة "أسس سياسة التخطيط" (الصيغة رقم 1) التي تمّ تقديمها في نيسان 2005. ولغرض التخفيف على القارئ/ة، سنستخدم اسم "متروبولين بئر السبع".

عنكبوت في مواجهة الشمس

الهدف الرئيسيّ لـ"متروبولين بئر السبع" هو "إنتاج محيط مدينيّ كبير - تحويل النقب إلى منطقة مدينية كبيرة على أن تكون بئر السبع مركزها، وذلك كبديل منافس وخاصّ لمناطق مدينية كبيرة" ("מטרופולין באר שבע": 16). وفي مكان آخر جاء التعبير عن الهدف بهذه الكلمات: "تحويل المحيط المديني الكبير كلّهُ إلى محيط اختياريّ وإلى محيط واحد يقصده الجميع بلا انقطاع" (المصدر السابق: 99)؛ أي جعل منطقة بئر السبع محيطًا في إمكان الفرد أن يقوم فيه بكلّ ما يحتاج إليه - السكن، العمل، الشراء، التعلّم، الترفيه وما إلى ذلك. لهذا الغرض، "الشرط الأول... هو بناء منظومة مواصلات متطورة تضمن سهولة الوصول بأمان، بسهولة، وبسرعة وبمساواة في المحيط كلّهُ" (المصدر السابق). "متروبولين بئر السبع" يرى في شبكة المواصلات في المدينة الكبرى شبكة تقود التطوير المدني، وفي سياق منطقة بئر السبع - "شبكة تبني مدينة كبرى" (المصدر السابق: 30). ومن هذه الناحية، إن التعبير بالرسم البياني الذي يلخّص المفهوم الذي يسير بموجبه مخطّطو "متروبولين بئر السبع" هو رسم تخطيطيّ يعرض شبكة المواصلات المدينية كرسمة تُذكر بخيوط العنكبوت (المصدر السابق: 33)، حيث مركزه في مدينة بئر السبع ومن حوله دوائر ثم دوائر، تصل في ما بينها شوارع عابرة (المصدر السابق: 34، الرسم التخطيطي 1.2).

إن هذه المبادئ الأساسية تُتيح لنا المقارنة بين خطة "متروبولين بئر السبع" وبين خطة "النقب 2015". فكما ذكرنا، نقطة الثقل الخاصة بخطة "النقب 2015" هي جذب نحو 200,000 من اليهود ذوي الدخل المرتفع من مركز البلاد إلى النقب. ولغرض جذب هذه "المجموعة السكانية المهيمنة"، يقترح مُخطّطو خطة "النقب 2015" الاستثمار في تحسين العلاقة من ناحية المواصلات بين النقب ومركز البلاد. إن مثل هذه العلاقة من المفروض أن تُتيح للسكان الجدد السكن في النقب، ولكن مواصلة العمل في مركز البلاد. وبكلمات أخرى، إن مفهوم التطوير الذي وجّه واضعي خطة "النقب 2015" يستند إلى فرضية أن أمل النقب لا يكمن في النقب ذاته بل خارجه. ورغم ذلك، تفرض خطة "متروبولين بئر السبع" أن منطقة بئر السبع في إمكانها ويجب أن تُصبح محيطًا قائمًا بحدّ ذاته، محيطًا يستطيع فيه السكان أن يلبّوا غالبية احتياجاتهم داخل المحيط نفسه. صحيح أن مجموعة "متروبولين بئر السبع"، أيضًا، كما مجموعة "النقب 2015"، يذكرون أنه "في صُلب التطوير الاقتصادي الخاصّ بمتروبولين بئر السبع، الاستثمار في الثروة البشرية الموجودة وعلى نحو أكبر في استيراد ثروة بشرية، من مستوطنين يسكنون مركز البلاد وقادمين جدد، عادةً" (المصدر السابق: 97). وبالإضافة إلى ذلك، فإن مجموعة "متروبولين بئر السبع"، أيضًا، يُحدّدون أنّ "الاستثمارات في المواصلات تُقرّب مركز البلاد من محيط المتروبولين وتُتيح نُزول مجموعات سكانية، بمبادرة منها، من مركز البلاد إلى الجنوب [و] من جهة أخرى، تُقرّب هذه الاستثمارات الجنوب من المركز وتُتيح تردّد السكان (أو تنقلهم اليومي المتواصل) على مراكز العمل" (المصدر السابق: 99). وبالإضافة إلى ذلك، فإن مُخطّطي "متروبولين بئر السبع" يقومون حتى باستخدام مُصطلحات شبيهة بتلك الخاصة بمُخطّطي خطة "النقب 2015": "سيكون من الممكن تشجيع استيطان مجموعات سكانية مدنية "مهيمنة" من مركز البلاد في المحيط المدني الكبير على أساس تخصيص سخيّ من الأراضي لمشاريع إنشاء بنايات لصيقة بالأرض" (المصدر السابق: 99).

ورغم ذلك، وليس كما هي عليه الحال بالنسبة إلى خطة "النقب 2015"، فإن نقطة الثقل الخاصة بخطة "متروبولين بئر السبع" هي الحيّز المدني الكبير نفسه. يقول مُخطّطو خطة "متروبولين بئر السبع" إنه "سيكون ممكنًا" تشجيع استيطان "مجموعة سكانية مهيمنة" — إلا أن هذه الخطوة ليست في صُلب خُطّتهم.

صحيح أنه يُمكن الادعاء أن الفرق بين الخطتين يكمن في أن خطة "متروبولين بئر السبع"، بما أنها وثيقة خاصة بتخطيط طبيعيٍّ للواء، يجب أن تُركّز على المنطقة نفسها، في حين أن خطة "النقب 2015"، كونها خطة "قومية إستراتيجية"، في إمكانها أن تتبنّى وجهة نظر أوسع، "قومية"، إلا أن خطة "متروبولين بئر السبع" كان في إمكانها أن تتبنّى توجّه خطة "النقب 2015"، وبدل أن تستند إلى إنتاج "شبكة" لوائيٍّ للمواصلات، كان في إمكانها أن تتبنّى روح خطة "النقب 2015" وأن توصي بشبكة مواصلات شبيهة بالشمس، حيث يكون التركيز على رابط مباشر خاصّ بالمواصلات بين مركز البلاد وبين نقاط أساسية في أنحاء البلاد. أمثلة ممتازة على ذلك يُمكننا أن نجد في فرنسا وفي الأرجنتين، حيث إن سيطرة المدينتين العاصمتين، باريس وبوينس آيريس، تعكس بشكل طبيعيٍّ كون كلّ الشوارع الرئيسية تخرج من المدينة الكبيرة وتؤدي إليها، كأنها خيوط ضوء تخرج من شمس واحدة ووحيدة. ولكن بدل ذلك اختارت مجموعة "متروبولين بئر السبع" مفهوم العنكبوت، حيث إنه ذو رسالة مختلفة؛ وفي رأينا المتواضع، إن مفهوم العنكبوت يليق بفكرة التطوير المناطقي أكثر من مفهوم الشمس.

إلا أنه من اللحظة التي صرّح فيها بذلك، فالسؤال الذي يُطرح هو: هل تكفي شبكة مواصلات مُحسّنة لتشجيع التطوير المناطقي؟ يعتقد مُخطّطو خطة "متروبولين بئر السبع" أنها كافية. إنهم واثقون من أن "المواصلات من المفروض أن تقود التطوير لا أن تدعمه فقط" (المصدر السابق: 99) ويؤكدون أن مفهومهم هذا يخالف "مفاهيم تخطيطية ترى في منظومة المواصلات منظومة ثانوية ناتجة عن التطوير المديني" (المصدر السابق). ولكنّ هناك شكًا في كفاية ذلك: ففي الوضع السائد اليوم، حيث إن غالبية سكان المنطقة من أصحاب الدخل المنخفض، وحيث ليست هناك طبقة محلية واسعة بما فيه الكفاية من المستثمرين وأصحاب الثروات، وحيث الأنشطة الإنتاجية الأساسية الموجودة في المنطقة يُسيطر عليها من الخارج وهي موجهة إلى أسواق خارج المنطقة، وحيث إن رُبُع سكان المنطقة موجودون خارج إطار الأنشطة الاقتصادية والثقافية المنطقية، أو على هامشها، يبدو أنه لا تكفي شبكة مواصلات مُحسّنة. العنكبوت المواصلاتي في إمكانه أن يُطوّر النقب في حال كان مصحوبًا باستثمار مكثف في اقتصاد النقب وفي رفع مستوى التحصيل العلمي، العمل ودخل السكان فقط.

عملياً، إن سُكَّان "متروبولين بئر السبع" مُدركون لمحدودية خارطتهم الهيكلية: فيقولون، "صندوق عُدّة التخطيط المحيطي لن يكون كافياً لوضع مسار لخطّة تطوير شاملة لمحيط متروبولين بئر السبع" (المصدر السابق: 55). وعلى أثر ذلك، فإنهم قاموا بضمّ فصل منفصل يتطرّق إلى التطوير (المصدر السابق: الفصل 6). حتى إنهم يذكرون مبادرة إلى إنشاء مُنتدى يضمّ رؤساء مجالس ومهندسي مجالس، على أن يعمل في التطوير (المصدر السابق: 98). إلا أنه في كلّ ما يتعلق بالتطوير الاقتصادي، فإن الأفكار التي تطرحها مجموعة "متروبولين بئر السبع" هي بمثابة توصيات غير ملزمة.

وأخيراً، من المثير أن نقف على التشابه الكبير القائم بين التكلفة العامّة لتحقيق خطّة تطوير "متروبولين بئر السبع" وبين تلك الخاصّة بخطة "النقب 2015". فقد أجرى واضعو "بئر السبع - المدينة الكبرى" حساباً وتوصّلوا إلى أن حجم الاستثمارات المطلوب لتطوير المحيط المُديني الكبير على امتداد العَقْدَيْن القريبَيْن سيصل إلى نحو 21.5 مليار دولار (وفي قيمّ اليوم، إلى نحو 100 مليار ش.ج.). من بينها، 14 مليار دولار من المفروض أن تصل من استثمارات المرافق البيئية في السكن، و 3 مليارات دولار أخرى من المفروض أن تصل من استثمارات القطاع التجاريّ، وخصوصاً في الصناعة. والبقية، بمبلغ 4.25 مليارات دولار، من المفروض أن تصل من أموال الدولة (المصدر السابق: 100، جدول 1). وفي قيمّ اليوم، يجري الحديث عن مبلغ نحو 19 مليار ش.ج.. ونذكر أن المبلغ الذي صرّح به مُخطّطو "النقب 2015" لغرض تحقيق اقتراحهم وصل إلى 17 مليار ش.ج. على امتداد عشر سنوات. هذه، على ما يبدو، "قيمة" النقب في نظر سلطات الدولة. وكما ذكر أعلاه، إن مثل هذه المبالغ، رغم أنها ذات أهميّة، ليس من شأنها أن تُحدّث تغيّراً ملموساً.

البدو و"متروبولين بئر السبع"

تولي خطة "متروبولين بئر السبع" اهتماماً كبيراً للبدو في النقب. وينعكس ذلك بتعداد أهداف الخطة، الذي يشمل هدف "تنظيم توطين البدو ودمجهم الكامل في تطوير المساكن، الخدمات، العمل والمحيط المديني الكبير" (المصدر السابق: 28). تنعكس قضية البدو في كلّ واحد من فصول الخطة، كما أنها بالإضافة إلى ذلك تحظى بفصل كامل خاصّ بها - الفصل 7. حتى

إن هذا الفصل يشتمل على فصل فرعيّ شامل جدًّا، وفيه توصيات جريئة لتطوير التعليم لدى البدو.

ومع ذلك، فإن خطة "متروبولين بئر السبع" مثلها مثل خطة "النقب 2015"، لا تواجه القضية المركزية التي تمسّ المجتمع البدوي في النقب، ألا وهي قضية الأراضي. يذكر المخططون، في إطار فصل التطوير، أنه "تجب إضافة مشروع رائد" رئيسي متعلق باستثمارات عامّة مكثفة لتنظيم توطين البدو في النقب (التأكيد في الأصل). يجري الحديث عن مشروع (التأكيد في الأصل)... (المصدر السابق: 102). وكما هو معلوم، لا تزال معلقة بين البدو وبين الدولة قضية ملكية الأراضي، حيث يدّعي البدو ملكيتهم لأراضي تصل مساحتها إلى نحو 650,000 دونم. إن قضية الأراضي لا تُعيق تنظيم البلديات البدوية غير المعترف بها فحسب، بل إنها تُعيق، أيضًا، تطوير البلديات المعترف بها وتوسيعها. ورغم أن حلول المشكلة ليست مركّبة بشكل خاصّ، ورغم أن الدولة ذاتها قامت بخطوات كبيرة في اتجاه الحلّ، في إطار اعتراف "مُتفهم" بشرعية الادّعاءات، بل إنها اقترحت منظومة تعويض (בסדרת 2005، 9-10) — أجل الموضوع مرّة تلو أخرى. من الممكن أن يكون ذلك ناتجًا عن التخوّف من أن السياسية السخية تجاه البدو في النقب ستجعل قضية الأراضي التي صودرت على مرّ السنين من العرب في بقية البلاد تطفو على السطح من جديد.

وبشكل عمليّ، تقترح خطة "متروبولين بئر السبع" توسيع مناطق نفوذ البلديات البدوية المعترف بها، بالنسب التالية: رهط — 63%؛ اللقية — 72%؛ تل السبع — 80%؛ شقيب السلام — 25%؛ كسيفة — 48%؛ وفي حورة وعرعرة النقب، يُقترح توسيع أصغر ("מטרופולין באר שבע": 119). وبالإضافة إلى ذلك، فإن الخارطة الهيكلية تشمل تسع بلدات مخططة جديدة: أم بطين، ترابين الصانع، أبو قرينات، قصر السرّ، بير هداج، مكحول، دريجات، موليدت والسيّد وكلّ ذلك وفقًا لقرارات حكومتّي إيهود براك وأريئيل شارون؛ (ينظر בסדרת 2005، 27-29). وفي أعقاب ضغوط مارسها ممثلو البلديات غير المعترف بها والتماس جمعية حقوق المواطن لمحكمة العدل العليا، أُضيفت إلى هذه القائمة، أيضًا، بلدتا أبو تلّول والفرعة ("מטרופולין באר שבע": 119). وأخيرًا، تقترح الخطة إنشاء منظومة تُتيح الاعتراف ببلدات أخرى (المصدر السابق: 120). وفي الإجمال، يُخمن المخططون أن البلديات المخططة الجديدة ستوفر حلًّا لنحو 80% إلى 90% من سكان البلديات

غير المعترف بها (المصدر السابق: 116). وأما بالنسبة إلى البقية، فإنهم يتحدثون عن إمكانية "تخطيط بلدات أخرى أو أحياء منفصلة على مقربة من البلدات القائمة" (المصدر السابق: 111). وفي الأخير، يذكر المخططون أن "ما يفرض طاقم التخطيط في عملهم للقيام به هو تنظيم كل سكان القرى غير المعترف بها في بلدات حتى السنة التي قررتها خطة 2020" (المصدر السابق: 117).

إلا أن الأمر لا يخلو من شائبة: ففي نهاية كل هذه الأقوال، يكتب المخططون، أن "كل العملية الموضحة أعلاه متعلقة بتسريع والدفع في اتجاه تسوية الأراضي، سواء أكان ذلك في إطار البلدات القائمة أو في المساحات التي سيتم وضع اليد عليها لتتشأ عليها بلدات جديدة" (المصدر السابق: 120).

يمكننا أن نقف على معنى خطة "متروبولين بئر السبع" بالنسبة إلى البدو من خلال تحليلات، أيضاً، كتبتها منظمات تمدد يد العون للبدو من خلال تمثيلهم، سواء أكان ذلك في أجهزة التخطيط أم في الأجهزة القضائية (الملاحظات التي ستورد في ما يلي تتطرق إلى الصيغة رقم 1 من الخارطة الهيكلية).

جمعية "بمكوم — مخططون من أجل حقوق التخطيط" تدّعي أنه رغم أنه "ليس هناك شك في أمر النية الصادقة لدى واضعي الخطة في أن توفر حلاً تخطيطياً للقرى غير المعترف بها"، فإن "متروبولين بئر السبع" لا تفي بأهدافها، تتجاهل الوضع القائم ميدانياً، تقترح حلولاً تخطيطية ضبابية معالم تطبيقها غير واضحة وغير مضمونة، وفي الأساس، إنها تحتفظ بسياسة تخطيطية معدة لتركيز السكان في عدد محدود من البلدات" (במקום، 2005: 4).

يدّعي أفراد "بمكوم"، مثلاً، أنه رغم أن السلطات تعهدت أن تُتيح للبدو، أيضاً، توطناً قروياً، فإن "متروبولين بئر السبع" تفرض قيداً على نسبة الساكنين في البلدات القروية في اللواء — 6%. يتضح أنه من اليوم هناك مستوطنون قرويون في اللواء بنسبة تفوق هذه النسبة — لدى السكان اليهود وحدهم (المصدر السابق: 5).

والأمر الآخر: خطة "متروبولين بئر السبع" تُخصّص منطقة جغرافية مُعرّفة كـ "محيط بحث" لإنشاء بلدات بدوية جديدة، وذلك وفقاً لمبدأ اقتراح تشكيلة من أنماط التوطن ولمبدأ الاعتراف الممكن بالبلدات البدوية غير المعترف بها. إلا أن الأمر لا يخلو من شائبة: فأولاً، تم تعريف "محيط البحث" بأنه يُبقي غالبية القرى غير المعترف بها خارجاً (المصدر السابق: 6)، وثانياً، بدل أن يكون "محيط البحث" مُخصّصاً للبلدات البدوية، تسمح الخطة بالاستيطان اليهودي، أيضاً - وهو ما يتنافى مع أيّ منطق تخطيطيّ معقول ويتجاهل الواقع القائم ميدانياً. في لواء الجنوب هناك بدائل كثيرة لتوطين السكان اليهود، حيث إنها وفقاً لأيّ معيار مُفضّلة على إنشاء بلدات [يهودية] جديدة" (المصدر السابق: المصدر السابق).

يدّعي أفراد "يمكوم" أيضاً، أن المساحات المُخصّصة للبلدات البدوية الجديدة موجودة، لأسباب مختلفة، بمحاذاة عدد من البلدات البلدية البدوية المعترف بها، الأمر الذي يُثير الشك في أنه رغم أن الحديث هو عن بلدات جديدة ومستقلة، افتراضاً، فإن النية، في آخر المطاف، هي تشكيل كتل كثيف من البلدات القائمة وليس أكثر من ذلك (المصدر السابق: 10). وفي الأخير، يتضح أن قسماً من البلدات البدوية غير المعترف بها لن يكون في إمكانها، قط، أن تكون مرشحة للاعتراف، سواء أكان ذلك لسبب أن مكان وجودها تعرّفه الخطة كـ "منطقة منظر صحراوي"، أم كمنطقة لإنشاء بُنى تحتية إقليمية وقطرية، أو مناطق صناعية (المصدر السابق: 10-11).

"جمعية حقوق المواطن"، التي يعود الفضل في التعديل 23 للخارطة الهيكلية اللوائية 4/14 إلى التماسها الذي قدّمته لمحكمة العدل العليا، تدّعي هي الأخرى أن خطة "متروبولين بئر السبع" لا توفر حلاً تخطيطياً متساوياً ومعقولاً لسكان القرى غير المعترف بها، وتستمرّ في انتهاج سياسة مُميّزة وغير معقولة ضدّهم" (שאגה - בדאנה، 26.11.2006: 4).

وأخيراً، من الجدير أن نذكر موقف "عدالة - المركز القانوني لحقوق الأقليات العربية في إسرائيل" من خطة "النقب 2015": "الخطة تُهمل السكان العرب، تستثمر الكثير في تطوير البلدات اليهودية والسكان اليهود، وهي موجّهة لجذب سكان يهود أقوياء بشكل خاص، حيث إنها بذلك تزيد من مساحة الفجوة الاجتماعية - الاقتصادية والمحيطية بين المجموعتين السكانيّتين... في النقب" (שאגה، 2006).

4. وثيقة مجلس الأمن القومي

في كانون الثاني من عام 2006 عرض مجلس الأمن القومي سلسلة من التوصيات بشأن البدو في النقب. حقيقة أن مجلس الأمن القومي وجد من المناسب أو يقوم بتحرير وثيقة عن البدو في النقب، وحقيقة أن هذا العمل تبيّن أنه يجدر بأن يُعرض في إطار مؤتمر هرتسليا السادس الذي عالج ميزان المناعة والأمن القوميّين، تُشيران إلى أنه لا يزال يُعامل مع البدو كـ"قضية أمنية" — بالقدر نفسه، على الأقل، من التعامل معهم كـ"قضية اجتماعية-اقتصادية".

من الجدير بالذكر أن مجلس الأمن القومي قام بتحرير توصياته بعد وقت ليس ببعيد من تنفيذ خطة الانفصال عن قطاع غزة، وإن هذه الحقيقة تنعكس جيّدًا في روح التوصيات.

بخلاف "النقب 2015"، لا تُشكل توصيات مجلس الأمن القومي "خطة". وبالإضافة إلى ذلك، فإن التوصيات لا تمسّ النقب بمجمله، إنما البدو الذين يسكنون النقب، فقط. ورغم ذلك، فقد اخترنا التطرّق إلى ورقة مجلس الأمن القومي في إطار هذه الوثيقة، وذلك في ضوء حقيقة أن البدو يُشكلون نحو ربع سكّان النقب، وفي ضوء حقيقة أن خطة "متروبولين بئر السبع"، أيضًا، وكذلك خطة "النقب 2015" تُخصّصان فصولاً واسعة للسكّان البدو في النقب.

ورقة مجلس الأمن القومي هي بمثابة نداء للحكومة، لإقامة جهاز يقوم بتنفيذ قرارات حكومة قائمة. يجري الحديث عن سلسلة من ثلاثة قرارات في قضية البدو في النقب، كانت قد اتخذتها حكومة إسرائيل برئاسة أريئيل شارون سنة 2003. القرار الأول في هذه السلسلة (القرار 881 من يوم 25.9.2003) هو، عمليًا، إقرار قرار تمّ اتخاذه في وقت ولاية إيهود براك (القرار لا 43/٢٦ من يوم 30.11.2000)، الاعتراف ببعض البلديات البدوية غير المعترف بها في النقب (قرّرت حكومة شارون الاعتراف بـ 7 بلدات، حيث ستضاف إلى البلديات الثابتة الـ 7 القائمة). وبالإضافة إلى ذلك، قامت حكومة شارون في الجلسة نفسها بتطبيق خطة خمسية كان من المفروض أن تمتدّ من سنة 2003 حتى سنة 2008، بتكلفة نحو 1.1 مليار ش.ج. (يُنظر בסדרת 1000، 2005: 25). وقد خُصّص قسم كبير من هذا المبلغ لتمويل جهات تعمل في مجال تطبيق القانون، مثل النيابة العامة، الدوريات الخضراء ووزارة الأمن الداخليّ.

بعد ثلاثة أشهر من القرار 881 أعقب القرار بقرارين آخرين (القرار 2886 من يوم 12.12.2004 والقرار 2959 من يوم 23.12.2004)، اللذين جاءا ليُفصّلَا الخطوات التي ستتخذها الحكومة لكي تقوم بتنفيذ القسم التطبيقيّ من القرار 881. وإن جوهر القرارين هو إنشاء مديرية وزارية موسعة لتنسيق إجراءات تطبيق قوانين الأراضي، حيث يتمّ إنشاؤها في إطار شرطة إسرائيل ويرأسها ضابط شرطة كبير. تقوم المديرية بتنسيق إجراءات الجهات الرسمية المختلفة التي تعالج الآن هذا الموضوع، ومن بينها، مثلاً، الدوريات الخضراء. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قرار الحكومة يأمر بإقامة جسمين هادفين جديدين ليعملا على تطبيق قوانين الأراضي: وحدة شرطية متخصصة تضمّ 108 عناصر شرطة؛ وقسم خاصّ في نيابة الدولة يضمّ 10 ملاكات، بما في ذلك ستة ملاكات محامين. المجلس الإقليمي للبلدات غير المعترف بها في النقب اعتبر خطة شارون "إعلان حرب على السكان البدو في البلدات غير المعترف بها" (סבירסקי וחסון، 2005: 29).

جاءت توصيات مجلس الأمن القومي " لتعزّز خط السياسة المتّبع من بداية سنة 2003" (המל"ל: 10). وفي إطار ذلك، يوصي مجلس الأمن القومي بتحديد جهاز تطبيق ليعمل في إطار نطاق زمنيّ من خمس سنوات. وفي إطار هذه الفترة من الوقت يوصي أفراد مجلس الأمن القومي الحكومة بأن تتصرّف مثلما تصرّفت في قضية الانفصال: "أن تقترح [على سكان البلدات البدوية غير المعترف بها] جواباً مُحدّداً، مؤطّراً بوقت معيّن، مع حافز ماليّ لمجموعة سكانية كاملة تريد التوصل إلى حلّ. وعند انقضاء الوقت (مثلاً، بعد سنتين من المبادرة إلى الاقتراح)، يتم تفعيل إجراء مركز لإخلاء المباني غير المرخصة... إذا قامت الشرطة بإخلاء 8,000 مواطن كانوا يعيشون في مبان مرخصة (المستوطنين اليهود بقطاع غزة)، ففي إمكانها أن تُخلي آلاف المواطنين الذين يعيشون في مبان غير مرخصة" (המל"ל: 3).

بوجود الجهاز والإطار الزمنيّ، يقوم مجلس الأمن القومي باتخاذ موقف موسّع ويُحدّد أنه يجب ألا "تنفي بشكل قاطع إمكانية تأسيس نقاط استيطان أخرى" - أي الاعتراف ببلدات غير معترف بها، إضافة إلى تلك التي اعترفت بها حكومتا براك وشارون، وبالإضافة إلى البلدات الثابتة الموجودة السبع؛ بكلمات أخرى، إتاحة الفرصة أمام غالبية البدو للعيش في بلدات

معتترف بها، في الأماكن التي يسكنونها اليوم. هذه، بالطبع، خطوة مباركة إلا أن مجلس الأمن القومي يوصي بربط الاعتراف بعدد من الشروط هناك شك في أن تكون مقبولة على البدو. الشرط الأساسي هو موافقة السكان البدو في البلديات المرشحة بالاعتراف على تسوية أراضٍ - وهي قضية مدار خلافات جوهرية بين البدو والحكومة، سواء أكان ذلك بخصوص لنسبة التعويض أم بخصوص طبيعة استخدام الأرض. من الصعب أن نفترض أن البدو سيوافقون على تسوية وفقًا للنهج الذي تقترحه الحكومة اليوم (يُنظر בסדרסקי וחסון، 2005). وبما أن الأمر كذلك، فإن إمكانية تنفيذ توصية مجلس الأمن القومي متعلقة، إلى حد بعيد، باستعداد الحكومة لأن تقترح على البدو تسوية أفضل من التي تقترحها اليوم. صحيح أن مجلس الأمن القومي يوصي "بزيادة المردودات الخاصة بالحلول الوسط المتعلقة بالأرض"، إلا أن ذلك، فقط، بشرط أن الحديث عن "كتلة جدية من الشركاء"، أي عن قبائل أو حمائل كاملة. إنه شرط إشكالي، يقوم بتحويل عبء التسوية إلى المجتمعات البدوية المختلفة، ويحرر السلطات من مفاوضات مباشرة ومنفصلة مع كل واحد من أصحاب الأراضي - كما هو متبع بالنسبة إلى بقية مواطني إسرائيل. ومن الجدير، في هذا السياق، ذكر أنه عندما قررت الحكومة إخلاء المستوطنات الإسرائيلية من قطاع غزة، اقترحت تعويضات سخية على أساس شخصي أو أسري، ولم تحمل المستوطنين مسؤولية الموافقة في ما بينهم على التعويضات.

الشرط الإشكالي الآخر الذي يفرضه مجلس الأمن القومي هو، أن على البلديات المرشحة للاعتراف أن تُلبي شروط خطة متروبولين بئر السبع؛ كما سنرى في الفصل الذي يعالج هذه الخطة في ما يلي، إن هذا الشرط سيُصعب على الكثير من المجتمعات البدوية أن تحظى بالاعتراف.

تكمن المشكلة الرئيسية المتعلقة بتوصيات مجلس الأمن القومي في محاولة زجّ كلّ الإجراء في نطاق زمنيّ مُحدّد، نهايته معلقة بالتهديد بفرض التسوية بالإكراه. بغياب التطرق إلى سؤال استعداد الحكومة لتخصيص مبالغ كبيرة لتسوية الأراضي، يُمكننا أن نفرض، مُسبقًا، أن تحصيل تسوية مقبولة على السكان مهمّة صعبة جدًّا، كما أن هناك تخوفاً من أن يكون الحلّ المفروض بالإكراه هو ما سيكون مطروحًا عند انقضاء الإطار الزمنيّ المُحدّد.

تلخيص مرحليّ

ما قمنا به حتى الآن هو مسح واستعراض لخطّتيّ تطوير حكوميتين خاصّتين بالنقب- الخارطة الهيكلية لمتروبولين بئر السبع (الخارطة الهيكلية اللوائية 4/14/23) والخطة القومية الإستراتيجية لتطوير النقب "النقب 2015"، من بنات أفكار جمعية "دروما". وقد أضفنا إلى هذه وثيقة مجلس الأمن القومي التي تعالج موضوع البدو في النقب.

عند كتابة هذه الوثيقة – كانون الأول 2006- كانت خطة "النقب 2015" مُجمّدة: ففي أعقاب حرب لبنان الثانية قرّرت الحكومة أن تحوّل إلى الجليل أموالاً كانت مُخصّصة للنقب. الخارطة الهيكلية اللوائية لمتروبولين بئر السبع تخضع لإجراءات تصديق، تطول وتطول. في حين أن وثيقة مجلس الأمن القومي لا تُعتبر خطة إنما هي نداء لتطبيق قرارات حكومة أريئيل شارون المتعلقة بالبدو.

يتمّ، حالياً، تنفيذ إجراءات مختلفة ميدانياً: من جهة، قطع أرض واسعة معروضة على عائلات يهودية لإنشاء "مزارع منفردة"، ومن جهة أخرى، تأمر وزارة الداخلية مرّة تلو أخرى بهدم بيوت تعود إلى عائلات بدوية، من دون وجود تسوية للأراضي ولمكانة البلدات البدوية غير المعترف بها.

سنتناول في الفصول التالية الاقتراحات التي قدّمتها جهات غير حكومية وتتعلق ببدو النقب بشكل عينيّ: خطة المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها؛ وخُطط تطوير اقتصاديّ قدّمتها باحثون أكاديميون.

5 خُطّة بديلة

خُطّة المجلس الإقليميّ للقرى غير المعترف بها في النقب

قام المجلس الإقليميّ للقرى غير المعترف بها في النقب في حزيران 1999 بتقديم خُطّة بديلة للخارطة الهيكلية اللوائية 14/4. علمًا أن هذه الخُطّة لا تُعالج تطوير النقب بمجمله، إنّما تُركّز على السكان البدو في النقب، وبمعنى أدق، على سكان القرى غير المعترف بها. الهدف الأساسي لهذه الخُطّة التي تمّ بناؤها وفقًا لقواعد التخطيط، كان تحصيل الاعتراف بالقرى الموجودة وتطوير هوية بلدية من أجلها، تُتيح ممارسة الحقّ المدني في اختيار السلطة المحلية، وتضمن، في الوقت نفسه، توفير الخدمات لسكان القرى، كما هو مُتبع في بقيّة البلديات في إسرائيل (המועצה האזורית לכפרים הבלתי מוכרים בנגב، 1999: 6). سعت الخُطّة لإتاحة المجال للبناء والتطوير في حدود البلديات؛ تحديد تخصيصات متعلقة بالأرض وكذلك حقوق وتعليمات بناء في التخصيصات المختلفة المتعلقة بالأرض؛ تحديد شروط للتخطيط المُفصل لمنظومة الشوارع والطرق؛ تعزيز منظومة الطرق الداخلية وطرق الوصول القائمة — حتى تطوير منظومة مواصلات مُخطّط لها؛ الحفاظ على — ورعاية — قيم تاريخية، قومية وأثرية؛ تحديد حجم البلديات واتجاهات تطوّرها لهدف ضمان جودة حياة وحياة مجتمعية لائقة؛ خلق ظروف لرفع مستوى حياة السكان ولضمان تشكيلة مصادر تشغيل في مجال محيط التخطيط؛ وتطوير المبادرة الاقتصادية (المصدر السابق: 7).

استندت الخُطّة، ضمن أشياء أخرى، إلى بحث قامت به شركة صنوبر للمركز اليهودي - العربي للتطوير الاقتصاديّ (חברת צנובר، 1999). اختبر البحث، من خلال عيّنة من القرى البدوية غير المعترف بها، الإمكانية الاقتصادية الخاصة بتطوير الزراعة على أن يعتاش العاملون فيها منها بشكل كامل، حيث الداعي إلى ذلك هو أن هناك عددًا من الفروع الزراعية التي من الممكن أن تسدّ هذه الحاجة، ومنها زراعة الدفيئات، والتربية المكثفة للمواشي والأسماك (المصدر السابق: 3-4)، وذلك بتوافر الثروة والبُنى التحتية الملائمة، ومن ضمنها التزويد المُنتظم بالمياه الصالحة.

خُطط للتطوير الاقتصاديّ في البلدات البدوية في النقب

تمّ في السنوات الأخيرة نشر عدد من الخُطط للتطوير الاقتصادي لدى البدو في النقب. الاقتراح الأشمل والأدقّ هو على ما يبدو ذلك الاقتراح الذي بلوره البروفيسور إسماعيل أبو سعد والبروفيسور هارفي ليتفيك (1985-1986، 1987، 1988، 1989، 1990). فقد قام الاثنان باقتراح خطة تطوير للبلدات البدوية البلدية السبع، حيث تستند إلى دمج البدو في منظومة التخطيط والتطوير الخاصة بالنقب كله: الدمج في اقتصاد النقب والدمج في تخطيط متروبولين بئر السبع (لاقتراحات بروح شبيهة، يُنظر 1999، 2000).

الخطوة الأولى التي يقترحها أبو سعد وليتفيك هي وصل البدو بشبكات المواصلات الخاصة بالنقب، بدءاً بوصل البلدات البدوية بشارع عابر إسرائيل وبسكة القطار، وانتهاءً بتحويل معسكر الجيش، نبتيم، إلى مطار مدني، يقوم بوصل البنية التحتية الاقتصادية للمنطقة بالاقتصاد العالمي، وفي الوقت نفسه، أيضاً، يزيد من إمكانيات العمل لسكان كسيفة وعرة. تتدمج هذه الاقتراحات مع خُطط أوسع تتعلق بالتطوير الاقتصادي الخاص بالنقب عموماً (1997، Razin and Yiftachel، Gradus،Lithwick).

في المقابل، يقترح أبو سعد وليتفيك إنشاء — وتحسين — بُنى تحتية خاصة بالاتصال اللاسلكي، لنتيح تواصل المجتمع البدوي مع الاقتصاد الإسرائيلي عموماً، ولتسهّل في الوقت نفسه على النساء البدويات العمل من البيت. كما يقترح الاثنان كواحدة من إمكانيات التطوير الاقتصادي، أن يُقام في واحدة من البلدات المعترف بها مركز توجيه مكالمات هاتفية.

المجال المهم الآخر هو التعليم والتأهيل المهني. حيث يقترح أبو سعد وليتفيك، من بين اقتراحات أخرى، إنشاء كُليّة تكنولوجية في واحدة من البلدات المعترف بها، على أن تكون موصولة بالفروع التي ستُنشأ في البلدات المعترف بها الأخرى. أمّا في مجال الصحة فيقترحان إنشاء مستشفى في واحدة من البلدات المعترف بها، ليعمل كمستشفى ثانٍ في منطقة النقب.

في مجال الزراعة، يدّعي أبو سعد وليتفيك أن تربية المواشي بوسائل تكنولوجية متطورة من شأنها أن تكون مصدر رزق وعمل محترم. ففرع كهذا، حيث في إمكانه أن يُقام على مساحة

6

مبادئ بديلة لتطوير النقب

والآن، وبعد أن استطلعنا الخطط الحكومية الأساسية المتعلقة بتطوير النقب، يمكننا أن نناقش، أيضاً، أفكاراً أخرى وحتى بديلة.

مشاكل النقب هي مشاكل إسرائيل

السؤال الأول الذي يجب أن نسأله، هل النقب بحاجة إلى خطة تطوير "إقليمية"؟ وبكلمات أخرى، هل المشاكل التي قمنا بمسحها واستطلاعها في مقدّمة هذه الوثيقة – مستويات التطوير الاقتصادي المتدنية، التربية والتحصيل العلمي، المشاركة في قوة العمل والمدخولات من العمل – هي مشاكل خاصّة بالنقب؟ وهل الحديث عن مشاكل يكمن حلّها في خطة تُركّز على منطقة النقب فقط؟

سنّدي في ما يلي أن غالبية هذه المشاكل ليست إلا تعبيراً محليّاً، ولكن غير خاصّ، لمشاكل المجتمع الإسرائيلي بوجه عامّ:

1. المشكلة الأولى هي النمو الاقتصاديّ الذي يركّز على مركز البلاد وعلى طبقة ضيّقة من المجتمع الإسرائيلي. النموّ الذي تمّ تسجيله في إسرائيل في العقدين الأخيرين يُركّز على عدد صغير من الفروع – خصوصاً فرع التكنولوجيا المتطورة (الهاي – تك) وفرع الشؤون المالية، ويجري هذا النموّ في قسم صغير من البلاد – خصوصاً في مناطق تل أبيب والمركز. وحول بؤر هذا النموّ تنتشر "أطراف" مترامية وواسعة، حيث سرعة النموّ فيها أبطأ بكثير؛ وتشمل هذه الأطراف النقب – ولكنها تشمل، أيضاً، أجزاء واسعة من الجليل ومن مركز البلاد. مستوى المشاركة في قوة العمل في الأطراف الإسرائيلية كلّها متدنّ. ومستوى أجر غالبية العاملين/ات في الأطراف كلّها متدنّ: نحو ثلثين من مجمل الأجيرين/ات يتقاضون نحو 5,000 ش.ج. أو أقلّ؛ ونصف منهم تقريباً يتقاضون رواتب هي في مستوى أجر الحد الأدنى – الذي يتراوح اليوم عند نحو 3,590 ش.ج.

2. المشكلة الثانية هي التخلف الحاصل في الاستثمار في البنى التحتية. صحيح أن منظومات البنى التحتية في النقب بحاجة إلى تحديث، إلا أن إسرائيل كلها تقتصر إلى شبكة قطارات حديثة، قادرة على نقل العاملين/ات، الطلاب/الطالبات والمتسوقين/ات بسرعة من مكان إلى آخر. تتمتع منطقة المركز ببنية شوارع وقطارات أكثر تطوراً، إلا أن الدمج بين خطوط القطارات والباصات لا يزال أبعد من أن يكون كافياً ووافياً. بالإضافة إلى ذلك، تعاني منطقة المركز انعدام شبكة قطارات داخلية. في حين أن منطقة الشمال – عدا قطاع الشاطئ، لا تقل بُعداً عن المركز من النقب.

3. المشكلة الثالثة هي جهاز التعليم ذو التحصيل المُتدني. ويجري الحديث، مرةً أخرى، عن مشكلة تخصّ إسرائيل بوجه عامّ: ففي إسرائيل كلها نحو 40% من مُجمل أبناء/بنات الشبيبة، فقط، يستحقّون شهادة بجروت تلبي متطلبات دخول الجامعات، ونحو 30%، فقط، من خريجي المدارس الثانوية يتابعون دراستهم في الجامعة أو في الكلية الأكاديمية.

4. المشكلة الرابعة في إمكاننا أن نعرّفها كمشكلة "أقليّة المجتمع القوي". حيث إن إسرائيل كلها تعاني عارضَ تقلص "المجتمع القوي": منذ عام 1967، وبشكل مُكثّف أكثر منذ عام 1985، فقد انتقلت إسرائيل من سياسة جاءت لاستيعاب كلّ الإسرائيليين في التيار المركزي من المجتمع، إلى سياسة نموّ تركز على الفروع ذات التكلفة الباهظة – التكنولوجيا المتطورة (الهاي – تك) والشؤون المالية – وعلى قوّة بشرية ذات تحصيل علمي عالٍ. وقد أدّت هذه السياسة، ضمن أشياء أخرى، إلى تقلص الطبقة المتوسطة وإلى اتّساع الطبقة الفقيرة (يُنظر סבירסקי וקונוור-אטיאס، 2004).

تلخيصاً للنقاط الأربع المذكورة أعلاه، يُمكننا القول إن من يريد مواجهة هذه المشاكل لا يُمكنه القيام بذلك من خلال وضع نفسه في النقب، ورسم دائرة حول نفسه والقول: أنا أعالج هذه المنطقة، وهذه المنطقة فقط. ذلك لأن الحديث هو عن مشاكل تخصّ إسرائيل ككلّ، فالمطلوب هو إحداث تغيير عميق في السياسة العامّة في إسرائيل عموماً: إسرائيل كلها بحاجة إلى تشجيع الاستثمارات في مُجمل الفروع الاقتصادية وفي كلّ ألوية البلاد؛

بحاجة إلى سياسة منهجية لرفع الأجور؛ بحاجة إلى تحديث مُكثف لجهاز التعليم؛ وبحاجة إلى استثمارات في تحسين البنى التحتية الخاصة بالمواصلات.

كما هو معلوم، ليس هذا هو الاتجاه الذي تسير فيه الحكومة. فمنذ نحو عقدين، ترفع الحكومة لواء سياسة اقتصادية نيو – ليبرالية تسعى لتقليص مبادرة وتدخل الحكومة، وفي المقابل، تسعى لتقليص المصاريف التمويلية ولتحويل قسم من عبء المدفوعات لقاء خدمات من قبيل الصحة، التعليم والإسكان إلى المواطنين. فالحكومة تقوم بشكل منهجي ومدرّوس بخفض الضرائب المفروضة على الاتحادات الاقتصادية والأفراد، وهي بذلك تُقلّص من حجم الموارد التي من الممكن أن تتوافر لها لغرض الاستثمار في التطوير الاقتصادي، تحديث التعليم وتحسين البنى التحتية. وعندما يكون هناك ارتفاع، أيضاً، في المدخولات المتعلقة بالضرائب، كالذي حصل في السنتين الأخيرتين، تُفضل الحكومة توجيه هذه المدخولات إلى خفض الضرائب و/أو إلى تقليص المديونية الحكومية، بدلاً من توجيهها إلى الاستثمار. عملياً، المجال الوحيد الذي يحظى باستثمارات تمويلية كبيرة هو تحسين البنى التحتية الخاصة بالمواصلات. ويُمكننا أن نُضيف إلى ذلك أن القطاع التجاري الخاص، أيضاً، لا يُساهم بكامل قدرته في التطوير الاقتصادي في إسرائيل ككلّ: وإننا لا نتحدّث عن أن استثماراته تُركّز على عدد من الفروع الباهظة الأرباح فقط، ولا عن أنه لا يُسارع إلى الاستثمار في الأطراف فحسب، بل نتحدّث كذلك عن أنه يميل، في الآونة الأخيرة، إلى الاستثمار خارج البلاد ليس أقل من استثماره في إسرائيل – وأكثر منه في فروع محدّدة.

رغم ذلك، فإن الطريق الواضح والأمن لإحداث تغيير ملموس في وضع السكّان في النقب، يبدأ بإحداث تغيير عميق في السياسة العامّة في إسرائيل ككلّ. "النقب 2015" في إمكانها أن تقدّم علاجاً مُهدّئاً محلياً ومؤقّثاً – ولكن ليس تغييراً حقيقياً. وحتى لو نجحت الخُطة في جذب هذه الكمية أو تلك من "الإسرائيليين المهيمنون" إلى النقب، فإن عملية التسرّب إلى الأسفل ستستمرّ وقتاً طويلاً.

أربعة مبادئ لخطط بديلة

في ضوء هذه المسائل، أرغب في أن أعرض عددًا من المبادئ الأساسية التي يُمكن أن تُؤسّس عليها خطط بديلة لتطوير النقب:

سياسة عامّة ذات أهداف واضحة: من دون خطة تطوير "إقليمية" خاصّة، أيضًا، في إمكان النقب أن يتطوّر بفعل سياسة اقتصادية- اجتماعية فُطرية شاملة تستند إلى أهداف صريحة، مواعيد واضحة وإلى معايير واضحة. فمثلاً، السياسة التعليمية التي تضع نُصب أعينها هدفًا يقضي بأن تصل حتى سنة 2020 إلى نسبة 80% في استحقاق شهادة بجروت (مثلما فعلت فرنسا، مثلاً، في سنوات الـ1980) وهدف الوصول إلى 50% في مواصلة الدراسة في مؤسسات التعليم العالي.

وعلى نحو شبيه بذلك يُمكننا أن نحصي سلسلة من الأهداف الثلاثة الأخرى: نسبة مشاركة في قوّة العمل؛ أجر حدّ أدنى؛ وفيات الأطفال؛ ضمان التقاعد؛ ملكية شقة سكنية؛ وما إلى ذلك.

ويُمكننا أن نُضيف إلى ذلك سياسة اقتصادية تسعى لتوزيع النشاط الاقتصادي في أنحاء البلاد.

"استيعاب البدو داخل إسرائيل": المجموعة الوحيدة في النقب التي تحتاج إلى سياسة خاصّة هي مجموعة البدو؛ أولاً وقبل كلّ شيء لأنها، حتى الآن، لم تُشمل، قطّ، في خطط التطوير الحكومية الجارية.

ويبدو أن النموذج الأفضل الذي يُمكن أن يُستخدَم لتوضيح السياسة المرغوب فيها هو نموذج استيعاب القادمين الجُدد: يجب أن تقوم الدولة باستيعاب البدو مثلما قامت في السابق باستيعاب المهاجرين اليهود. ويعني ذلك الاهتمام بتوفير المسكن، العمل، التعليم، الصحة وما إلى ذلك. وفي حالة البدو، تكون الترجمة العملية لنموذج استيعاب القادمين الجُدد هي الاعتراف بملكيتهم للأراضي، الاعتراف بالبلدات غير المعترف بها، إنشاء منظومة كاملة من البنى التحتية الطبيعية ومن البنى التحتية الاجتماعية. عندها سيكون في إمكان البدو التمتع، أيضًا، بخطوات السياسة التي أحصيناها في البند 1 أعلاه.

يعني "استيعاب" البدو الانتقال من سياسة الإقصاء والإبعاد المُستندة إلى الشكّ والتخوّف، إلى سياسة التخفيف والتسهيل المُستندة إلى الثقة بالنفس والمشاركة.

منع تحويل النقب إلى موقع لنفايات الدولة: منظر النقب الطبيعيّ خاصّ ومميّز، يستدعي انتهاج سياسة واضحة وراسخة من الحماية والرعاية. وقد رأينا أن الخبير الجغرافيّ إيشع إفرات قد كتب أن كلّ مسألة تخص الحيز المكاني، صناعية أو تكنولوجية، حيث إنها إشكالية بطبيعتها، أو استخدام للأرض، حيث إنه لأسباب بيئية ومحيطية غير مريح بالنسبة إلى السلطات في ما يتعلق في نطاق إسرائيل المسكونة، يتمّ نقله إلى النقب الشماليّ كحلّ عينيّ لمشكلة معيّنة. يجب العدول عن هذه السياسة؛ ليظلّ النقب موردًا منظرًا وطبيعيًا لجميع سكان إسرائيل.

تخطيط بئر السبع كمدينة كبرى ثنائية الاتجاه: تنتظر خطنا "متروبولين بئر السبع" و"النقب 2015" إلى بئر السبع، أولاً وقبل كلّ شيء، كمدينة كبرى موجودة على المحور الشمالي – الجنوبيّ. ومن هذه الناحية، العلاقة الخارجية الوحيدة لبئر السبع هي مع مركز البلاد. ولكنّ بئر السبع قائمة، أيضاً، على مفترق الطريق بين مصر والأردن، وبمقياس أصغر، على مفترق الطريق بين جنوب جبل الخليل وبين قطاع غزة. واليوم، يجري الحديث عن منطقتين في حالة عداء مع إسرائيل، ولكن لنا أن نأمل مُستقبلاً أن يحلّ التعاون المشترك محلّ هذا العداء. وبناء عليه، من اللائق أن نقوم منذ الآن بتجهيز البنى التحتية الخاصة بمتروبولين بئر السبع؛ ليكون في إمكانها توفير الخدمة لحركة تنقل الناس والبضائع في المحور الشرقيّ – الغربيّ، وليس في المحور الجنوبيّ – الشماليّ فقط. يجب أن نُضيف فنقول إن خطة التطوير المُستندة إلى نشاط بئر السبع كنقطة عبور على المحور الشرقيّ – الغربيّ تحمل في طيّاتها فرصة كبيرة للسكان البدو في المتروبولين.

- אבו-סעד, איסמעיל והארווי ליטוויק. 2000. פריצת דרך: תכנית לפיתוח היישובים
הבדואים בנגב. המרכז לחקר החברה הבדואית והתפתחותה, אוניברסיטת בן גוריון בנגב.
אלהוזילי, עאמר. ראיון, 5.6.2005.
- אלקרנאוי, טלאל. 1999. הקצאת משאבים (כולל נושא הקרקעות). המכון הישראלי
לדמוקרטיה <http://www.idi.org.il/hebrew/conflict.asp?id=1647>
- אפרת, אלישע. 2003. תכנון לאומי ופיתוח בישראל בשנות האלפיים. תל אביב: רמות –
אוניברסיטת תל אביב.
בג"צ: 1991/00.
- במקום. 2005. הערות עמותת במקום לתכנית מתאר מחוזית חלקית תמ"מ 14/4 שינוי
23. ירושלים (ספטמבר).
- בסוק, מוטי. 2.2.2006. "כבר לא מתחברים לרפת". הארץ.
- דור, אברהם. 2004. מפעל המצפים בגליל עשרים שנה אחרי. חיפה: הקתדרה
לגיאואסטרטגיה.
- הלשכה המרכזית לסטטיסטיקה. 2006. שנתון סטטיסטי לישראל 2006. ירושלים.
המועצה האזורית לכפרים הבלתי מוכרים בנגב. 1999. תוכנית לפיתוח רשות
מוניציפלית לכפרים הערביים הבדואים בנגב. (יוני).
- המועצה לביטחון לאומי. ינואר 2006. הבדואים בנגב: מדיניות קשיים והמלצות. נייר
רקע לסקירה בכנס הרצליה השישי על מאזן החוסן והביטחון הלאומי.
- המרכז לחקר החברה הבדואית והתפתחותה ומרכז הנגב לפיתוח אזורי. 2004. שנתון
סטטיסטי לבדואים בנגב 2004. באר שבע.
- חברת צנובר. 1999. הכפרים הערבים הבדואים בנגב: בחינת אפשרויות הפיתוח
החקלאי. (מאי).
- חמדאן, הנא. 26.11.2006. פיתוח או קיפוח? תכנית "נגב 2015". מצגת בכנס "לא על
המפה – התכניות לפיתוח הנגב והאוכלוסייה הערבית בנגב". תל אביב.
- יפתחאל, אורן, יהודה גרדוס וערן רזין. ללא תאריך. התעשייה בנגב: תהליכים, מבנה
ומיקום. באר שבע: מרכז הנגב לפיתוח אזורי, אוניברסיטת בן גוריון בנגב.
- ליפשיץ, גבריאל ודניאל צ'מנסקי. 1990. "היבטים כלכליים מרחביים של ההתיישבות
החדשה בגליל". הרבעון לכלכלה, מ"א (146).
- לשם, אלעזר. 1998. "מדיניות קליטת העלייה ומערכת השירותים לעולים". בתוך
סיקרון, משה ואלעזר לשם (עורכים), דיוקנה של עלייה: תהליכי קליטתם של עולי ברית
המועצות לשעבר, 1990-1995. ירושלים: מאגנס.
- מורגנשטרן, דניאל. 1.5.2005. "תמ"א 35 – סכנה לסביבה בישראל". Ynet.
- "מטרופולין באר שבע", תכנית מתאר מחוזית חלקית תמ"מ 4/14/23: עיקרי מדיניות
התכנון – גרסה מס' 1, אפריל 2005.
- מינהל מקרקעי ישראל. 2003. דו"ח שנתי לשנת התקציב 2003. ירושלים.
- מירובסקי, אריק. 10.12.2006. "ביהמ"ש העליון פסק: הדירות במרינה הרצליה
ישמשו לנופש". הארץ.
- ממשלת ישראל. החלטה ערב/43, 30.11.2000; החלטה 881, 25.9.2003; החלטה
2886, 12.12.2004; החלטה 2959, 23.12.2004; החלטה 4415, 20.11.2005.
- משרד הפנים. 2006. דו"ח נתונים כספיים מבוקרים ברשויות המקומיות. אתר האינטרנט
של המשרד.

"נגב 2015": תכנית לאומית אסטרטגית לפיתוח הנגב. ירושלים: דרומה עידן הנגב. אוקטובר 2005.

סבירסקי, שלמה, אתי קונור-אטיאס ואיתי שורץ. 2006. העדפה ממשלתית במימון יישובים: תקציבי רשויות מקומיות; בנייה למגורים; סלילת כבישים. תל אביב: מרכז אדוה.

סבירסקי, שלמה, ואיתי שורץ. 2006. זכאות לתעודת בגרות לפי יישוב, 2004-2005. תל אביב: מרכז אדוה.

סבירסקי, שלמה ואיתי קונור-אטיאס. 2006. תמונת מצב חברתית 2006. תל אביב: מרכז אדוה.

סבירסקי, שלמה ואיתי קונור-אטיאס. 2004. הצטמקותו של המעמד הבינוני בישראל, 1988-2002. תל אביב: מרכז אדוה.

סבירסקי, שלמה, ויעל חסון. 2005. אזרחים שקופים: מדיניות הממשלה כלפי הבדואים בנגב. תל אביב: מרכז אדוה.

סופר, ארנון. 1992. "המצפים בגליל – עשור להקמתם". קרקע (34).

פארס, אמין ועאמר אבו האני. 2005. תכנית אב להרחבת התעסוקה בקרב האוכלוסייה הבדואית בנגב לשנים 2005-2006. ירושלים: משרד התעשייה, המסחר והתעסוקה.

שגרי-בדארנה, באנה. 26.11.2006. היבטים משפטיים של תכנון מפלה. מצגת בכנס "לא על המפה – התכניות לפיתוח הנגב והאוכלוסייה הערבית בנגב". תל אביב.

שורץ, איתי. 2005. מקום מגורים ורמת שכר בישראל 2002. תל אביב: מרכז אדוה.

תמ"א 35. תכנית מתאר ארצית משולבת לבנייה, לפיתוח ולשימור: הוראות התכנית. 27.11.2005.

Lithwick, Harvey, Yehuda Gradus, Eran Razin and Oren Yiftachel. 1997. *Industry in the Negev: Policy, Profile and Prospects*. Beer Sheva: Ben Gurion University, Negev Center for Regional Development.

Newman, D., Gradus, Y. and Levinson, E. 1995. *The Impact of Mass Immigration on Urban Settlements in the Negev, 1989-1991*. Beer Sheva: Negev Center for Regional Development, Ben-Gurion University of the Negev.

ملاحظة عن تعداد السكّان البدو في النقب

ليس من بين المتوفر مُعطى رسمي ومقبول على الجميع بالنسبة إلى تعداد السكّان البدو في النقب. وعليه، فإن المُعطى الخاصّ بالتعداد الكليّ لسكّان النقب، أيضاً، ليس دقيقاً على الإطلاق. وتُعترف دائرة الإحصاء المركزية بأن "هناك صعوبة في تقدير حصة، ولا سيّما مواصفات، السكّان البدو في البلدات، وكذلك مواصفات البدو الذين لا يزالون موجودين، حتى الآن، خارج البلدات" (دائرة الإحصاء المركزية 2006: 82). أمّا المُعطى الذي استخدمناه نحن - نحو 550 ألف نسمة في لواء بئر السبع، حيث من بينهم نحو 146 ألف عربيّ، فهو مأخوذ من دائرة الإحصاء المركزية (المصدر السابق: 2010: 2.10). ولغرض المقارنة تذكر دائرة أراضي إسرائيل أنها في 2003 خدمت نحو 150,000 بدويّ، من بينهم نحو 87 ألفاً في بلدات معترف بها (מנהל מקרקעי ישראל، 2003). أمّا مجلس الأمن القومي فقد ذكر (في كانون الثاني 2006) تعداد 160 ألف بدويّ، من بينهم نحو 100 ألف في بلدات معترف بها ونحو 60 ألفاً آخرين في بلدات غير معترف بها أو في طور الإنشاء (המועצה לביטחון לאומי، 2006). في حين أن الإحصاء السنوي للبدو في النقب من سنة 2004 ذكر، إلى جانب معطيات دائرة الإحصاء المركزية، معطى يصرّح به المجلس الإقليميّ للقرى غير المعترف بها، الذي يُفيد بأن تعداد البدو في النقب في 2002 كان نحو 159 ألف نسمة-<http://w3.new.bgu.ac.il/bedouin>.